THE LEBANESE TRANSPARENCY ASSOCIATION

Carthage Center
Research & Information

Lebanese
Development
LDN Network

# تقرير مسح:
# الوصول الى المعلومات
# في لبنان

ثيتا حوراني

أيلول ٢٠١٢

# الشركاء

**الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (LTA)**

جادة سامي الصلح، 1

مبنى مانهاتن، الطابق السادس

بدارو، بيروت، لبنان

ص.ب.: 50–552 لبنان

هاتف: 9611388113+

الموقع الالكتروني: www.transparency-lebanon.org

البريد الالكتروني: info@transparency-lebanon.org

**مركز قرطاج للبحوث والمعلومات**

مبنى الجامعة

جل الديب – لبنان

ص.ب: 60–374، جل الديب – لبنان

تلفاكس: 9614716433+

GSM: 96170298698+

البريد الالكتروني: info@ldn-lb.org

**الشبكة اللبنانيّة للتنمية (LDN)**

مبنى الجامعة

جل الديب – لبنان

ص.ب: 60–374، جل الديب – لبنان

تلفاكس: 9614716433+

GSM: 96170298698+

البريد الالكتروني: info@ldn-lb.org

حقوق النشر 2012، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
جميع الحقوق محفوظة.
يجوز تنزيل هذا النصّ لأغراض البحوث الشخصيّة فحسب. لا يجوز تخزين هذا النصّ في نظام استرجاع، أو نقله بأيّ شكل أو بأي طريقة، سواء الكترونية، أو ميكانيكيّة، أو نسخ وتسجيل، أو خلاف ذلك، من دون الحصول على إذن المؤلّفين المسبق. يجب توجيه الطلبات إلى الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية.
لدى اقتباس أي عبارة، يجب ذكر المرجع على الشكل الآتي:

غيتا حوراني، تقرير مسح: الوصول إلى المعلومات في لبنان، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، ومركز قرطاج للبحوث والمعلومات والشبكة اللبنانيّة للتنمية، أيلول/سبتمبر 2012.

إنّ الآراء المعبّر عنها في هذا التقرير هي آراء الكاتب وحده ولا تعكس بالضرورة آراء الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، ومركز قرطاج للبحوث والمعلومات والشبكة اللبنانيّة للتنمية. إنّ الكاتب وفريق الدراسة اللذين عملا على هذا التقرير قد بذلا كلّ الجهود لضمان أن تكون المعلومات الواردة في هذا التقرير موثوق منها، ولكن لا يقدّمان أيّ ضمانة على الدقّة أو الاكتمال كما لا يتحمّلان أي مسؤوليّة لأيّ عدم دقّة قد تكون موجودة عن غير قصد.



**سيرة المؤلّف الذاتية**

الآنسة غيتا ج. حوراني (الماجستير، الماجستير في التخطيط المدني والإقليمي، ومرشّحة لنيل شهادة الدكتوراه) هي الرئيسة الفخريّة لمركز قرطاج للبحوث والمعلومات. كما أنّها مديرة المركز اللبناني لبحوث الهجرة في جامعة سيّدة اللويزة، لبنان. الآنسة حوراني مرشّحة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة طوكيو للدروس الخارجيّة في اليابان. وهي حاليًا زملية في معهد الاستشراق (معهد الدراسات الإسلاميّة)، جامعة كولونيا، إلمانيا. لقد أجرت الآنسة حوراني بحوث في أكثر من 25 بلد كما ألقت محاضرات وقدّمت مقالات في أكثر من 20 بلد. وتشمل آخر منشوراتها: "لاجئو الربيع العربي: اللاجئون السوريّون في لبنان" مع سام فان فليات، الذي نشره مركز دروس الهجرة واللاجئين في الجامعة الأميركيّة في القاهرة، مصر؛ "الهجرة الانتقالية للاجئين العراقيّن في لبنان"، مع كمال أبو شديد، يوجين سينسينيغ دبوس، وغيرهم، الذي نشرته المنظمة الدولية للهجرة؛ "نحو مخططات هجرة عمالية فاعلة: تقرير حول لبنان والأردن"، مع يوجين سينسينيغ دبوس، والذي نشرها CARIM من المعهد الجامعي الأوروبي، إيطاليا؛ "أكراد لبنان: التحرك الاجتماعي الاقتصادي والمشاركة السياسية عبر التجنيس" الذي نشره المركز اللبناني لدروس الهجرة في جامعة سيّدة اللويزة، لبنان؛ "المواطنون المجنّسون: المشاركة السياسيّة، وسلوك التصويت، والتأثير على الانتخابات في لبنان (1996–2007)" مع يوجين سينسينيغ دبوس، والذي نشرته مجلة الهجرة الدولية والتكامل؛ "الأزمة المالية العالمية: التأثير على المغتربين اللبنانيين في الخليج"؛ والذي نشره مركز دروس الهجرة واللاجئين في الجامعة الأميركيّة في القاهرة، مصر؛ "تأثير حرب صيف 2006 على الهجرة في لبنان: الهجرة، وإعادة الهجرة، والإخلاء، والعودة"، الذي نشرته مطبعة جامعة سيّدة اللويزة؛ ""انعدام الأمن والهجرة والعودة: حالة لبنان بعد حرب صيف 2006" مع يوجين سينسينيغ دبوس، والذي نشرها CARIM من المعهد الجامعي الأوروبي، إيطاليا.

# جدول المحتويات

**الإقرارات ..... 5**
**فريق الدراسة ..... 6**
**المختصرات ..... 8**
**التمهيد ..... 9**
**الملخّص التنفيذي ..... 12**
**المقدّمة ..... 21**
**النتائج والتحليلات ..... 29**
الجزء الأوّل: الأجوبة على المقابلات المعمّقة ..... 29
الجزء الثاني: الأجوبة على مقابلات الرأي العام ..... 44
الجزء الثالث: أجوبة مقابلات البرلمانيّين ..... 53
**الملاحظات الختاميّة .....66**

# الإقرارات

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، ومركز قرطاج للبحوث والمعلومات والشبكة اللبنانيّة للتنمية يشكرون البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (البنك الدولي) من أجل تمويل المسح. كما يعبّرون عن امتنانهم لجميع من أجروا المقابلات وجميع المستطلعين الذين شاركوا في مسح " الوصول إلى المعلومات في لبنان". كما يشكر مركز قرطاج للبحوث والمعلومات جميع أعضاء فريق الدراسة لالتزامهم في إكمال المسح في وقت قصير جدًا وبمهنية عالية.

كان تعاون الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية لاسيما مديرها العام، السيّد ربيع الشاعر، ومدير البرنامج، السيّد عماد مهنّى، والسيّد داني حداد، بالإضافة إلى السيّد أمين نعمه، رئيس الشبكة اللبنانيّة للتنمية، أساسيًا لتنفيذ هذا المشروع. شكر خاص للسيّد روجيه غاثمان على تحرير التقرير.

# فريق الدراسة

**التصوّر وتصميم المشروع والإدارة**
غيتا حوراني

**المؤلّف**
غيتا حوراني

**التمهيد**
ربيع الشاعر

**فريق المسح المعمّق**
ساره المقداد
دينا درويش
رودیار قازان
مروان عبدالله
ماريتا سيسليان
موسى بركات
ساره الحصروني
سوزان منعم
أنطوني بو سليمان
بسمة عبد الخالق

**فريق مسح الرأي العام**
ساره المقداد
علي حجازي
زهرة عواضة
دينا درويش
مروان عبدالله
سوزان منعم
ماريتا سيسليان
مارك أبي آدم

ديزيريه رزق
هوري آغوب
فرانشيسكا حبيتر
كارمن سيسليان
وسام مهنى

**برمجة البيانات، والتحقّق من الصحّة، والتوليد**
بسمة عبد الخالق

**إدخال البيانات**
ديزيريه رزق
ماريتا سيسليان
فرانشيسكا حبيتر

**المحرّر**
روجيه غاثمان

# المختصرات

ABA/ROLI: نقابة المحامين الأميركيّة/قاعدة مبادرة القانون في لبنان

ADDL: جمعيّة الدفاع عن الحقوق والحريات

AWG: مجموعة مناصرة العمل

ATI: الوصول إلى المعلومات

CCRI: مركز قرطاج للبحوث والمعلومات

CNAAI: التحالفات وإقامة الشبكات لتطوير الوصول إلى المعلومات

IFEX: التبادل الدولي ل التعبير

LebPAC: البرلمانيّون اللبنانيّون ضدّ الفساد

LTA: الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية

MENA: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

NGOs: المنظّمات غير الحكوميّة

NNRAI: الشبكة الوطنيّة للحقّ في الوصول إلى المعلومات

OMSAR: مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة

UNCAC: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

UNDP: برنامج الأمم المتحدة للتنمية

UNHR: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

# التمهيد

الوصول إلى المعلومات هي حقّ انسانيّ مهمّ تحميه اتفاقية الأمم المتحدة للحقوق المدنية والسياسية، ويضمنه الدستور اللبناني. كما أنّها مقوّم مهمّ للحكم الصالح، والديمقراطية السليمة والتنمية المستدامة والعادلة.

لقد تركّز الوعي العام المتزايد على انتشار الفساد وسوء الإدارة، وآثارها المدمّرة على الأفراد، والمجتمعات، والحياة الوطنية في البلدان المتطوّرة والنامية في العقود القليلة الأخيرة. وتعتمد سلامة النظام الديمقراطي على قدرة المواطن الأساسيّة على الوصول إلى المعلومات من الهيئات العامة من دون تدخّل الدولة أو مجموعات الضغط. سيكون للمواطنين الذين يمتلكون الدراية والمعلومات والذين يتمتّعون ب الوصول إلى مجموعة واسعة من المعلومات القدرة على فهم دور الحكومة ونظام صنع القرارات الخاصّ بها في الشؤون الحالية والحكم عليه بشكل أفضل، وبهذا يكونون في موقع أفضل لبناء آرائهم الخاصة حول المسائل المدنية ولتحديد خياراتهم الخاصّة في الانتخابات، وللمشاركة في الحياة العامة ولمساءلة الموظفين الحكوميّين عن أدائهم.



وعلى القدر نفسه من الأهميّة، عبر الحفاظ بثبات على المواطن بالوصول إلى المعلومات بموجب قوانين الوصول المفتوحة، يمكن للمواطنين استعمال المعلومات المرتبطة بالرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات العامة الأخرى من أجل تحسين حياتهم بالإضافة إلى تعزيز نموّهم المهنيّ وفي الأعمال.

من المعروف أنّه في لبنان من الصعب جدًا الوصول إلى البيانات والمعلومات من الهيئات الحكوميّة إلاّ إذا لجأ الشخص إلى الواسطة/الدعم السياسي أو مركزه الاجتماعي. بالتالي، أطلقت منظمات مختلفة في لبنان عدّة مبادرات للإعلان عن أهميّة وجود الوصول إلى المعلومات، لاسيما عبر صياغة مشاريع قوانين وأنظمة ذات صلة لضمان هذا الحقّ. وعلى الرغم من هذه الجهود، لم يصادق البرلمان اللبنانين على قانون الوصول إلى المعلومات ويعتمده حتى الآن.

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية هي منظمة غير حكومية مهمّتها مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية العامة والمساءلة في لبنان. ولهذه الغاية، كان أحد أهداف الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية هو مناصرة سنّ

قوانين مكافحة الفساد وتنفيذها، بالإضافة إلى القوانين التي تسمح بالوصول الواسع إلى المعلومات التي تحتفظ بهذا الدولة إلى المواطنين اللبنانيّين.

وكجزء من هذه الجهود، تمّ اختيار الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية مؤخرًا انطلاقًا من جهد البنك الدولي لتحقيق " الوصول إلى المعلومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" لقيادة حملة توعية حول الموضوع ولمناصرة إقرار قانون الوصول إلى المعلومات المقدّم إلى البرلمان في العام 2009. وسعيًا وراء تحقيق هذه المهمّة، أطلقت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية مسحًا للوصول إلى المعرفة العامة حول قواعد الوصول وقوانينها. تمّ إجراء هذا المسح للتحقيق في معرفة وإدراك الحق في الوصول إلى المعلومات بين السكان، وخبرتهم الخاصّة في القيود على المعلومات. وهذا التقرير يأتي نتيجةً لذلك المسح. وهو يوضّح نقطة أساسيّة: في غياب قانون الوصول إلى المعلومات، يواجه المواطنون اللبنانيّون عدّة معوّقات أمام الوصول إلى المعلومات من الهيئات العامّة. وحيث تمّ السماح ب الوصول، كانت الإجراءات ذات الصلة اعتباطيّة وغير متناسقة، وفي أغلب الأحيان يتبيّن أنّ الحصول على المعلومات بنجاح يتوقّف على التدخل السياسي أو الرشوة.



وقد وكّلت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية مركز قرطاج للبحوث والمعلومات مهمّة تصميم المسح وإجرائه. كان يجب أن يكون المسح وطنيّ النطاق ويشمل عيّنات من بيروت، والبقاع، والشمال، والجنوب، وجبل لبنان. تمّ إجراء هذا المسح بين 7 آب/أغسطس و5 أيلول/سبتمبر 2012. وكان لهذا المسح ثلاث أدوات: استبيان كمّي معمّق للمهنيّين، ومسح للرأي العام واستبيان معمّق لعدد محدود من البرلمانيّين الحاليّين. وقد أجرى مركز قرطاج للبحوث والمعلومات مقابلات مع عدد إجماليّ بلغ 100 مهنيّ (مثلاً: محامين، وأساتذة، ومدرسين، وصحافيّين، وأطبّاء، وأصحاب شركات، ومدراء، وناشطين في المجتمع المدني وغيرهم)، وجمع استبيان الرأي العام آراء 1155 شخص، وأجرى مقابلة مع عشر برلمانيّين حاليّين.

يُقصد استعمال نتائج هذا المسح لتصميم حملة التوعية العامة ل الوصول إلى المعلومات ولمناصرة إقرار مشروع القانون المقدّم إلى البرلمان في العام 2009. وسيؤمّن قانون الوصول إلى المعلومات المُقترح للمواطنين اللبنانيّين حقًا واجب النفاذ بموجب القانون في الوصول إلى المعلومات في ما يتعلّق بمسائل الشأن العام التي تحتفظ بها الحكومة، والسلطات العامّة، والقطاع الخاصّ. وسيحقّق قانون الوصول إلى

المعلومات الكثير من الفوائد: سيعزّز الحقوق الدستوريّة الممنوحة لجميع المواطنين اللبنانيّين، وسيسمح لوسائل الإعلام والفاعلين الآخرين بالتحقيق مع الحكومة ومساءلتها، وسيسمح بمكافحة السريّة الرسميّة غير المبرّر لها؛ وسيساعد في اقتلاع الفساد من جذوره؛ ويعزّز المبادئ الديمقراطية والحكم الصالح.

ربيع الشاعر
المدير العام
الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية

# الملخّص التنفيذي

الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية هي منظّمة لبنانيّة غير حكوميّة تعمل على مكافحة الفساد وتعزيز الشفافيّة العامّة والمساءلة في لبنان. وقد دعمت بشدّة الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية لسنوات اعتماد تشريعات ضدّ الفساد بالإضافة إلى تشريعات تسمح بوصول أكبر إلى المعلومات. لا يوجد اليوم في لبنان أيّ قوانين ضدّ الفساد أو قوانين حول الوصول إلى المعلومات.

قامت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية بتفويض هذه الدراسة من خلال صندوق تابع للبنك الدولي. وكان هدف المسح هو تقييم مدى مألوفيّة الشعب اللبناني حول العلاقة بين حقوقهم كمواطنين والمعلومات التي يمتلكونها للسماح بممارسة تلك الحقوق. تمّ تصميم المسح بهدف تحديد تفاصيل أثر غياب قانون وأنظمة الوصول إلى المعلومات على ثلاثة مستويات: مستوى الحياة العاديّة، أو بمعنى آخر المجال الشخصي والعائلي؛ ومستوى النشاطات المهنيّة والأعمال؛ ومجال الحكم الصالح في البلد، أو بتعبير آخر، على مستوى نشاط المسؤولين المختارين أنفسهم. ولتأمين معنى للوضع الراهن للأعمال مقابل الوصول إلى المعلومات، لقد أنشأ المسح معلومات حول الصعوبات السائدة أمام الوصول إلى المعلومات من الهيئات العامّة والوسائل التي يستعملها الناس للحصول على المعلومات المطلوبة. وبشكل أكثر تحديدًا، تمّ البحث في المعرفة العامّة حول مشروع قانون الوصول إلى المعلومات المقدّم إلى البرلمان في العام 2009 بين السكّان وصانعي السياسات.



لهذا الغرض، أجرى مركز قرطاج للبحوث والمعلومات خلال شهر آب/أغسطس 2012 مسحًا باستعمال ثلاث أدوات: استبيان معمّق للمهنيّين في مجالات مختلفة، ومسح حول الرأي العام، واستبيان معمّق للبرلمانيّين. بإمكانكم في ما يلي إيجاد البعض من أهمّ النتائج. يجب أن نحدّد هنا بأنّ بعض أسئلة المقابلة والمسح كانت غير إقصائيّة بينما أسئلة أخرى كانت كذلك، ممّا يفسّر سبب عدم وصول مجموع النسب المئويّة إلى 100% لأنّه كان لبعض الأسئلة أجوبة متعدّدة.

**مقابلات معمّقة**

تمّ إجراء مئة مقابلة مع مهنيّين في مجالات متعدّدة، وجاءت نسبهم على الشكل الآتي: 19% يحتلّون مراكز إداريّة، 14% يملكون شركات، 13% من منظّمات المجتمع المدني، 11% صحفيّن، 9% محامين ومعلّمين على التوالي، و6% أساتذة وأطبّاء على التوالي.

من حيث تمثيل الجنسين في المسح المهنيّ وعلى الرغم من بذل كلّ جهد لإيجاد توازن بين الجنسين، بلغت نسبة النساء 38% ونسبة الرجال 62%.

بين جميع أنواع المهنيّين الذين أُجريت معهم مقابلة، كانت المألوفيّة مع المسائل التي تحيط بالوصول إلى المعلومات سائدة: 53% كانوا يألفون ذلك، 31% كانوا يألفون ذلك كثيرًا، و16% كانوا يألفون ذلك نوعًا ما. أمّا في ما يتعلّق بما إذا كان المواطنون في لبنان يتمتّعون بالحقّ في الوصول إلى المعلومات، 51% من الخاضعين للمقابلة قالوا لا، مقابل 49% قالوا نعم.



وفي ما يتعلّق بمعرفة وجود مشروع قانون الوصول إلى المعلومات لعام 2009، 41% قالوا بأنهم يتمتّعون ببعض المعرفة مقابل 59% قالوا أنّ ليس لديهم معرفة.

بالإشارة إلى مستوى الصعوبات في الوصول إلى المعلومات، أكّد 72% من المهنيّين بأنّه من الصعب جدًا وصول إلى المعلومات في لبنان. وحول الوسائل التي يمكن فيها للمرء الوصول إلى المعلومات بشكل سهل، 81% ذكروا الواسطة والدعم السياسي على أنّهما الطريقتان الأنجح، بينما أشار 23% إلى الدفع من أجل الوصول إلى المعلومات، و48% قالوا بأنّ الموظّفين والمسؤولين الحكوميّين هم الذين يتلقّون هذه المدفوعات بشكل أساسيّ.

وفي ما يتعلّق بالافتقار إلى تشريعات حول الوصول إلى المعلومات وتأثير ذلك على الشعب اللبناني، 60% من المهنيّين الذين خضعوا للمقابلة وافقوا بشدّة على أنّه يؤثّر على نوعيّة الحياة الشخصيّة والعائليّة للناس كما وافقت بشدّة نسبة مطابقة (60%) على أنّها تؤثّر على الحياة المهنيّة والأعمال. وفي ما يرتبط بأهميّة الوصول إلى المعلومات في مجالات مختلفة، أشار الذين خضعوا إلى المقابلة في هذه المجموعة إلى أنّ الوصول إلى المعلومات هي الأهمّ في المجال السياسي يليه المجالين القانوني والقضائي.

تمّ اعتبار بأنّ الوصول إلى المعلومات تساهم بالشفافيّة والمساءلة والحكم الصالح بنسبة 79%، بينما اعتبرت نسبة 68% بأنّها أيضًا تعزّز الثقة في المؤسسات العامة. واعتبرت نسبة 52% بأنّها رفعت مستوى وكميّة مشاركة المواطنين في المناقشات العامّة وصنع القرارات.

لدى السؤال عن طبيعة ومستوى المعلومات التي يتمّ التعامل معها أو "تصنيفها" على أنّها "أسرار دولة"، أشارت نسبة 96% من المهنيّين الذين تمّ إجراء مقابلة معهم بأنّه يمكن تبرير أسرار الدفاع الوطني والأمن القومي والأمن العام، و55.6% قالوا بأنّه يمكن تبريرها بهدف حماية المعلومات الشخصيّة للأفراد. مع ذلك اعتبروا أنّ التصنيفات الأخرى غير قابلة للتبرير.

تمّ إيقاع اللوم وراء عدم تطبيق حقوق الوصول إلى المعلومات من قبل 49% على الحكومة، و48% أيضًا حمّلوا البرلمان المسؤوليّة و42% اتّهموا لا مبالاة وعدم تحرّك المواطنين اللبنانيّين في عدم المطالبة بحقوقهم.



حول مسألة العقبات المتعدّدة التي يمكن أن تواجه تطبيق الوصول إلى المعلومات في لبنان، توافق المهنيّون الذين قابلناهم على أنّ الافتقار إلى قانون الوصول إلى المعلومات يشكّل العقبة الأساسية؛ وفي حال تمّ تمرير هكذا تشريع اعتبروا أنّه ستتمّ إعاقته على مستوى الثقافة المؤسساتيّة في لبنان حيث لم تتجذّر أبدًا فكرة استشارة الشعب أو مشاركة الشعب وبأنّ الشعب سيتردّد أيضًا في تقبّلها إذ أنّه لا يعي حقوقه بشكل كافٍ.

حول مسألة ما إذا كان يجب وجود أحكام خاصّة في تشريعات الوصول إلى المعلومات لضمان الحصول على معلومات لأشخاص غير حصينين/مستضعفين (كالنساء، والفقراء، والشباب، والأجانب، والذين يعانون من عجز جسدي و/أو عقلي، وما شابه)، وافق 93% من الذين أُجريت معهم المقابلة على أنّ القانون يجب أن يضمن لهم الوصول.

بالإشارة إلى ما إذا كان يجب على قانون الوصول إلى المعلومات حماية المبلّغين أو الأفراد الذين يكشفون عن معلومات أو سوء تصرّف مثل الفساد، والاختلاس، والرشوة، وسوء الإدارة، الخ...، 95% قالوا بأنّه يجب على القانون حمايتهم.

لدى سؤال المهنيّين ما إذا كانوا على استعداد للمشاركة في الضغط من أجل قانون الوصول إلى المعلومات، 81% قالوا بأنّه يرغبون بالمشاركة.

**مسح الرأي العام**

استهدف مسح الرأي العام مجموعة مختلفة. معظم المستطلعين كانوا من الرجال بنسبة 55.3% مقابل نسبة 44.7% للنساء وتراوح عمر الأكثريّة بين 16 و51. من حيث الوظيفة، كانت النسبة السائدة هي نسبة العاملين في القطاع الخاصّ التي بلغت 46% من بين المستطلعين الذين بلغ عددهم 1155.

طرح المسح سؤال ما إذا كان المواطنون اللبنانيّون يتمتّعون بالوصول إلى المعلومات. 18.5% قالوا نعم مقابل 81.5% قالوا لا.

أمّا في ما يتعلّق بما إذا كان الوصول إلى المعلومات حقًا أو امتيازًا أو معروفًا، 85.1% أجابوا بأنّه حقّ، 9% أشاروا إلى أنّه امتياز و2.8% قالوا بأنّه معروف أو هديّة من الحكومة.



بالإشارة إلى مستوى الصعوبة أو السهولة في الوصول إلى المعلومات في لبنان، وجد معظم المستجيبون (49%) بأنّه صعب جدًا، 19.7% كانوا غير متأكّدين و12.5% قالوا بأنّه يستحيل الحصول على المعلومات المطلوبة من الهيئات العامّة.

اعتبرت أكثريّة واضحة من المستطلعين بأنّ معظم الناس يلجأون إلى الواسطة/الدعم السياسي من أجل الحصول على المعلومات (74.8%) بينما أشار آخرون أيضًا إلى اللجوء إلى رشوة موظّفين/مسؤولين حكوميّين (61.7%) وأشار آخرون إلى أنّ المركز الاجتماعي هو أداة مهمّة لهذا الغرض (42.5%).

من بين 1155 من المستطلعين لمسح الرأي العام، 47.4% وافقوا بشدّة على أنّ الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات يعيق نوعيّة الحياة الشخصيّة والعائليّة، و42.6% وافقوا بشدّة على أنّه يعيق الحياة المهنيّة والأعمال و45.5% وافقوا بشدّة على أنّه يضعف المؤسّسات الديمقراطيّة ويمنع الناس من مراقبة حكومتهم ويجعل من الصعب محاسبة المسؤولين على أدائهم.

أمّا في ما يرتبط بأيّ مجال سيتأثّر بشكل أكبر من توافر الوصول إلى المعلومات، أشارت أكثريّة المستطلعين إلى المجال القضائي، يليه المجالان القانوني والإداريّ اللذان سيتأثّران بشكل كبير.

لدى طرح سؤال من يجب تحميله مسؤوليّة عدم التطبيق الحالي لحقّ الوصول إلى المعلومات، 57.3% أجابوا بأنّه خطأ الحكومة، بينما حمّل 44.4% المسؤوليّة للمواطنين اللبنانيّين لعدم اتّخاذ أيّ خطوة في هذا الخصوص، كما حمّل 43.6% أيضًا المسؤوليّة للأحزاب السياسيّة والسياسيّين.

لدى الاستفسار عمّا إذا كانوا سمعوا بقانون الوصول إلى المعلومات للعام 2009، الأكثريّة (78.8%) لم تسمع بذلك بينما أجاب 21.2% فقط بالإيجاب.

لدى سؤال ما إذا كانوا على استعداد للمشاركة في الضغط باتجاه الوصول إلى المعلومات في لبنان، 40% أظهروا اهتمامًا في رفع الوعي، و20.3% يرغبون بالانتساب إلى الحركة و13.4% عبّروا عن استعداد للمشاركة في التظاهرات.



**مسح أعضاء البرلمان**

من بين 10 برلمانيّين أُجريت معهم مقابلة، 80% اعتبروا مفهوم الوصول إلى المعلومات مألوفًا بالنسبة إليهم، و10% اعتبروه مألوفًا جدًا، و10% اعتبروه مألوفًا نوعًا ما. لدى الاستعلام حول ما إذا كان المواطنون اللبنانيّون يتمتّعون بالوصول إلى المعلومات، 30% أجابوا بنعم مقابل 70% أجابوا بلا.

بالإشارة إلى مستوى صعوبة الحصول على المعلومات أو سهولتها، 40% اعتبروها صعبة جدًا، 40% اعتبروها صعبة و20% كانوا غير متأكّدين.

لدى السؤال عن الوسائل التي يستعملها الناس للوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها، أشار 80% إلى أنّ الناس يستعملون الواسطة/الدعم السياسي، و70% أشاروا إلى أنّ رشوة الموظّفين/المسؤولين الحكوميّين شائعة، و60% أشاروا إلى أنّ المركز الاجتماعي هو أيضًا وسيلة للحصول على المعلومات المطلوبة.

في ما يتعلّق بالافتقار إلى تشريعات حول الوصول إلى المعلومات، وافق جميع البرلمانيّين الذين خضعوا للمقابلة (100%) على أنّ الوضع الراهن يعيق الحياة المهنيّة، والأعمال، والحياة الشخصيّة، والحياة العائليّة.

بحسب البرلمانيّين الذين أُجريت معهم المقابلة، سيكون مجال الإنفاق العام هو الأكثر تأثّرًا من فتحه بقانون الوصول إلى المعلومات يليه المجالان القانوني والإداري.

من حيث تأثير الوصول إلى المعلومات على الحكم الصالح، أشار جميع البرلمانيّن الذين خضعوا للمقابلة (100%) إلى أنّ الوصول إلى المعلومات ستعزّز الثقة في المؤسّسات العامّة، و90% قالوا بأنّها ستضمن الشفافيّة، والمساءلة، والحكم الصالح، و80% قالوا على التوالي بأنّها ستسمح بمشاركة أفضل للسكان في المناقشة العامّة وصنع القرارات، وتحسّن السلامة العامّة والأمن العام وتعزّز معالجة انتهاكات حقوق الانسان وانتهاكات القوانين.



إنّ دعم أحكام قانون الوصول إلى المعلومات لحماية المبلّغين أو الأفراد الذين يكشفون عن معلومات حول سوء تصرف مثل الفساد، والاختلاس، والرشوة، وسوء الإدارة حصل على دعم 80% من البرلمانيين الذين أُجريت معهم المقابلة مقابل 20% لم يوافقوا.

ردًا على سؤال حول ما إذا كان يتمّ التعامل مع معلومات على أنّها "مصنّفة" أو "أسرار دولة" أكثر من المطلوب، شعرت الأكثريّة (60%) بأنّ مصالح الدولة الماليّة الاقتصاديّة وسلامة العملة الوطنيّة والمستندات التحضيريّة والتمهيديّة والمستندات الإداريّة غير الكاملة لا يجب أن تُصنّف. وانقسم البرلمانيّين الذين أُجريت معهم المقابلة إلى نصفين في ما يتعلّق بمداولات مجلس الوزراء وقراراته التي يعتبرها مجلس الوزراء سريّة، بينما وافقت الأكثريّة على أنّ أسرار الدفاع الوطني وخصوصيّة الأفراد، والعلاقات الخارجيّة السريّة الخاصّة بالدولة والأسرار التي يحميها القانون وحقائق التحقيقات المعلّقة، والمحاضر السريّة للجلسات البرلمانيّة تُعتبر بأنّها معلومات مصنّفة بشكل مبرّر.

لدى طرح سؤال من يحمّلون مسؤوليّة عدم تطبيق حقّ الوصول إلى معلومات، حمّل البرلمانيّون المسؤوليّة للحكومة (60%) من ثمّ البرلمان (50%) والقطاع الخاصّ (30%).

لدى سؤال ما هي العوائق التي هي أكثر تأثيرًا على تطبيق الوصول إلى معلومات، شعر البرلمانيّون الذين أُجريت معهم المقابلة بأنّ الافتقار إلى قانون الوصول إلى المعلومات شكّل أكبر عقبة أمام تنفيذ حقّ الوصول إلى المعلومات يليه افتقار الاهتمام وغياب رؤية واضحة ووجود مهارات ودراية غير كافية بين المسؤولين الحكوميّين.

لدى سؤالهم ما إذا كانوا يوافقون على وجود أحكام واضحة في القانون لضمان الوصول إلى المعلومات لأشخاص غير حصينين/مستضعفين (كالنساء، والفقراء والشباب، والأجانب، والذين يعانون من عجز جسدي و/أو عقلي وما شابه)، كان جواب 80% من البرلمانيّين نعم مقابل 20% أجابوا بلا.

لدى سؤال البرلمانيّين ما إذا كانوا قد سمعوا بقانون الوصول إلى المعلومات للعام 2009، كان ردّ الأغلبيّة بالإيجاب (90%) بينما كان ردّ 10% منهم سلبيًا.

أخيرًا، لدى سؤال البرلمانيّين حول ما إذا كانوا سيصوّتون على المصادقة على مشروع القانون، 100% منهم قالوا أنّهم سيصوّتون.



**ملاحظات ميدانيّة**

بعض الملاحظات الميدانيّة التي بلّغ عنها الماسحون والتي هي جديرة بالذكر:

- تمّ اعتبار الموضوع صعبًا للغاية وغير مألوف بالنسبة إلى معظم الذين خضعوا لمسح الرأي العام. بالإضافة إلى ذلك، لاحظ الماسحون بأنّ عامّة الناس غير معتادون على الخضوع لمسح، الأمر الذي تطلّب الكثير من الجهود لضمان السريّة لهم بهدف إقناعهم بالمشاركة في المسح.
- سأل كثيرون عن السبب وراء إعطاء أولويّة لهذا الموضوع لاسيّما وأنّه لا يشكّل مصدر قلق رئيسيّ للشعب.

- بما أنّ عامّة الناس بغالبيّتهم لا يدركون ماهيّة الموضوع وأهميّته، نتج عن إجراء مسح الرأي العام تثقيف عامّة الناس حول الوصول إلى المعلومات ومعنى بعض الأسئلة في المسح.

- بشكل عام اعتبر البعض أنّ كلمة معلومات هي كلمة مبهمة بينما اعتبر البعض الآخر أنّ لديها معاني متعدّدة بينما غيرهم اعتبروها بشكل حصريّ على أنّها بيانات استخباراتيّة أو معلومات حول أسرار حكوميّة.

- إنّ درجة الوعي لمسألة الحقّ في الوصول إلى المعلومات ضعيفة، باستثناء القطاعات المهنيّة. وأيضًا، المعرفة حيال ما تشتمله الوصول إلى المعلومات وكيف يمكن استعمالها هو أمر مبهم.

- إنّ معظم الأشخاص الذين خضعوا لمسح الرأي العام كانوا بحاجة إلى توضيح حيال محتوى مشروع القانون للعام 2009 وأهدافه.

- لدى التوقّف عند سؤال ما إذا كانت الوصول إلى المعلومات حقًا، أو امتيازًا، أو معروفًا/هديّة من الحكومة، أجاب الكثير من الناس شفهيًا قائلين "لا يجب أن يعرف المواطنون العاديّون أيّ شيء عمّا تفعله الحكومة." وثمّة أيضًا فهم بأنّه لا يجب أن يكون للأشخاص العاديّين وصول كاملة إلى المعلومات. لم يكن معنى عبارة "الأشخاص العاديّين" واضحًا بالكامل، إذ أنّه قد يعني الجميع أو أشخاص محدّدين. إنّ الغموض الذي يلفّ وضع الأشخاص العاديّين أو "الآخرين" قد يكون السبب وراء وجود تناقض بين الأجوبة الشفهيّة ونتائج المسح.

- الكثير من الناس رفضوا إجراء مسح الرأي العام بسبب قلّة ثقتهم في تحسين القوانين وتطبيقها في لبنان، باستعمال عبارة مثل "لبنان لن يتغيّر أبدًا" أو "ثمّة مسائل أهمّ يجب التعامل معها، حسّنوا انقطاع الكهرباء قبل الحديث عن هذه المسائل السخيفة"، أو "عندما يتعلّق الأمر بالقوانين وتطبيقها، لبنان يعاني من فلج مزمن لا يمكن علاجه"، أو "هذا الجهد لن يفضي إلى شيء لأنّ الأمور في لبنان لن تتغيّر يومًا". والبعض منهم مضى ليقول "سيكون من الصعب الوصول إلى المعلومات في لبنان مع كلّ الفساد الموجود".

- الكثير من الناس كانت لديهم شكوك حول ما إذا كان الحقّ في الوصول إلى المعلومات سيصبح يومًا واقعًا في لبنان. وأشخاص آخرين خضعوا للمقابلة قالوا بأنّ "القوانين التي تستحقّ المصادقة عليها لا تنجح أبدًا في لبنان"، وغيرهم قالوا بأنّ جهود الضغط السياسي غير نافعة في لبنان لأنّه حتّى وإن تمّ تمرير القانون سيكون تطبيقه صعبًا.

- كان الناس صريحين للغاية في الردّ على سؤال ما إذا كانت عامّة الناس تلجأ إلى الواسطة/الدعم السياسي، ورشوة الموظّفين/المسؤولين الحكوميّين والإفادة من مركزهم الاجتماعي للحصول على المعلومات المطلوبة. الكثيرون قالوا بتهكّم أنّه في غياب المحاسبة، اللجوء إلى استعمال هذه الخيارات مبرّر.

# المقدّمة

**معلومات حول الخلفيّة**

إنّ الضمانات التشريعيّة ل الوصول إلى المعلومات (ATI) وحماية المبلّغين (الأشخاص الذين يبلّغون عن الفساد) هي مكوّنات أساسيّة لتحقيق الحكم الصالح في أيّ نظام ديمقراطي. ولا يمكن تحقيق ذلك إلاّ من خلال الشفافيّة وعبر محاسبة المسؤولين الحكوميّين على أدائهم. وهي مقوّم رئيسي ل الوصول بشكل منصف إلى العدالة والأمن البشريّ والتنمية.

مع أنّ المادّة 13 من الدستور اللبناني تعترف ب التعبير الشفهيّة والخطيّة، لا يوجد أيّ قانون إلى يومنا هذا يضمن الوصول إلى المعلومات أو حماية المبلّغين.

إنّ التحرّك الذي يقضي بتمرير تشريعات تضمن الوصول إلى المعلومات في لبنان يعود إلى العام 2001، عندما جهّز مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة مشروع قانون حول الوصول إلى المعلومات، تمّت مراجعته في السنوات اللاحقة. وتمّ رفع مشروع القانون إلى مجلس الوزراء في العام 2006 ومجدّدًا في العام 2008 من أجل الحصول على موافقة. وتمّ تقديم نسخة مُراجعة من مشروع القانون إلى البرلمان اللبناني في 9 نيسان/أبريل 2009. وكان هذا الأخير نتيجة تكتّل من مجموعة ظلّ بموجب تحالف من عدّة قطاعات مسمّى بالشبكة الوطنيّة للحقّ في الوصول إلى المعلومات التي شملت البرلمانيّين اللبنانيّين ضدّ الفساد وهم: غسان مخيبر، ياسين جابر، عبدالله حنا، اسماعيل سكريّه، وجواد بولس، والجمعيّة اللبنانيّة لتعزيز الشفافيّة، وجمعيّة الدفاع عن الحقوق والحريات، ونقابة المحامين الأميركيّة، وقاعدة مبادرة القوانين في لبنان.



في العام 2009، رفعت "الشبكة الوطنيّة للحقّ في الوصول إلى المعلومات" إلى البرلمان مشروع القانون حول الوصول إلى المعلومات. وبحسب هذا المشروع، سيكون على الإدارة تأمين المعلومات إلى أيّ شخص (لبنانيّ أو أجنبيّ، شركة أو كيان قانوني) يطلبها، إلاّ إذا كانت المعلومات ضمن فئات الاستثناءات المنصوص عليها، والتي شملت أسرار الدفاع الوطني أو المعلومات التي تخالف حقّ الأفراد بالخصوصيّة. الإدارة مُلزمة بتأمين أسباب قانونيّة وفعليّة خطيًا لأي قرار فردي يؤثّر على حقوق شخص أو كيان قانوني.

بعد أن أصدر سعيد المدحون[1] تقريرًا، حصلت عدّة نشاطات وأحداث لدعم صياغة قانون الوصول إلى المعلومات. وشملت هذه النشاطات حملة قام بها البرلمانيّون اللبنانيّون ضدّ الفساد، نحو المواطنيّة (نعم)، وقاعدة مبادرة القانون في لبنان الخاصّة بنقابة المحامين الأميركيّة (ABA/ROLI) التي تجمع أعضاء من البرلمان لدعم وصول الدولة إلى مشروع قانون المعلومات. وأقامت نهار الشباب بدورها ورشة عمل حول نسخ مشروع القانون الوصول إلى المعلومات وقانون حماية المبلّغين. بالإضافة إلى ذلك في 30 أيلول/سبتمبر 2009، أقامت الشبكة الوطنيّة للحقّ في الوصول إلى المعلومات مؤتمر صحفي للاحتفال بيوم الحقّ الدوليّ بالمعرفة.[2]

منظّمة النزاهة العالميّة (Global Integrity)، وهي معلومات مستقلّة عن الحكومة ومؤسّسة الفساد، نشرت في العام 2009 تقريرًا موجزًا عنوانه: "لبنان: بطاقة نتائج مؤشر النزاهة"[3] الذي أعطت فيه لبنان علامة صفر في ما يتعلّق بحقّ المواطنين القانوني في الوصول إلى المعلومات وعلامة صفر مماثلة حول فاعليّة الحقّ في الوصول إلى المعلومات. وفي بطاقة النتائج، أعلنت المؤسسة أنّ لبنان لا يمتلك:

- قوانين تضمن حقّ المواطنين بالمطالبة في حال تمّ رفض وصولهم إلى سجلات الحكومة الأساسيّة
- آليات مؤسساتية يمكن من خلالها للمواطنين طلب سجلات الحكومة.



بالإضافة إلى ذلك، قالت المؤسّسة بأنّ الحكومة اللبنانيّة لا تقدّم أيّ أسباب لرفض طلب بالحصول على معلومات.

قام البنك الدولي مؤخرًا برعاية ورشة عمل تحت عنوان " الوصول إلى المعلومات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الطريق إلى الأمام" من 13 إلى 15 حزيران/يونيو، 2012، في مارسيليا، فرنسا، وكان ذلك تحت الإشراف الأوسع لحوار إقليميّ "دعم تحالفات وشبكات لتطوير الوصول إلى المعلومات" في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد جمع الاجتماع فرق من أصحاب المصالح المتعدّدين من

---

[1] سعيد المدحون: "وضع تشريعات المعلومات في العالم العربي"، 6 شباط/فبراير، 2010، مبادرة العدالة في المجتمع، متوفّر على الموقع التالي: http://www.right2info.org/resources/publications/Overview%20of%20FOI%20legislation%20in%20the%20Arab%20World%20-%20SA%20-%2002-06-2010.doc/view

[2] لبنان يحتفل باليوم العالمي للحقّ في المعرفة (انكليزي)
http://www.abanet.org/rol/news/news_lebanon_international_right_to_know_day_1009.shtml

[3] منظّمة النزاهة العالميّة: "لبنان: بطاقة نتائج مؤشر النزاهة"، 2009، [Access to Information-Project-2012\References\Lebanon Integrity Indicators Score Card.doc].

الأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس من أجل مناقشة التطوّر الحاصل بموجب الحوار الإقليمي ولاقتراح خطّة عمل بهدف تعزيز الوصول إلى المعلومات في المنطقة.

كان أحد نتائج الاجتماع قرار بتصميم حملات توعية عامّة، تحت رعاية مجموعة مناصرة العمل، مؤلّفة من وزارات حكوميّة ومنظّمات غير حكوميّة. تمّ تفويض مجموعة مناصرة العمل مسؤوليّة زيادة الوعي وبناء القدرات لدعم هذين الحقّين من خلال سلسلة من أنشطة التوعية وتطوير أدوات تعليميّة. كما توجّهت مجموعة مناصرة العمل أيضًا إلى برلمانيّي الضغط السياسي لدعم تمرير مشاريع القوانين. وفي لبنان، تتمّ إدارة هذه المجموعة كمشروع تنسيقيّ بقيادة الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية والشبكة الوطنيّة للحقّ في الوصول إلى المعلومات.

لتصميم حملة التوعية، قرّرت مجموعة مناصرة العمل تقييم المعرفة العامّة حول عدد من الأبعاد من الوصول إلى المعلومات، وقامت برعاية مسح الرأي العام لامتحان عامّة الناس، واستهدفت الاستبيانات المتخصّصة أكثر طبقة المهنيّين (مثلاً: محامين، وصحافيّين، وباحثين، وأساتذة، ومعلّمين، وأطبّاء، ورجال أعمال، وطلاّب، ومدراء، وغيرهم)، ومقابلات مرتكزة على استبيانات مع عشرة برلمانيّين حاليّين.



**هدف دراسة المسح**

إنّ هدف دراسة المسح هذه هو إظهار الوضع الحالي للوصول إلى المعلومات في غياب أيّ تشريع يفوّض الوصول وإجراءاتها. ويشير إلى الصعوبات في الوصول إلى المعلومات من الهيئات العامّة، وكيف ترتبط مجموعة متنوّعة من الإجراءات الاعتباطيّة باستعمال الواسطة، واستغلال النفوذ، والضغط السياسي، والرشوة، والمحسوبيّة، واستعمال السلطة، للسماح بالوصول للبعض واستثناء الآخرين. وقد ركّزت الدراسة على آراء مئة مهنيّ، وعشرة برلمانيّين و1155 من العامّة.

كان الاستبيانان المعمّق والبرلمانيّ ومسح الرأي العام قد عتمدوا عدم ذكر المصدر او اسم المستطلع. وكان مسح الرأي العام والمقابلة المعمّقة وجهًا لوجه والمقابلة البرلمانيّة الأدوات الثلاث الرئيسيّة في الدراسة التي تبرز تقاريرها في التقرير. وتمّ استعمال هذه الأدوات الثلاث من أجل:

أ) تقييم صلاحيّة المعرفة العامّة والإدراك ل الوصول إلى المعلومات.
ب) تقييم المعرفة العامّة لمشروع قانون الوصول إلى المعلومات في العام 2009
ت) تقييم فهم الوصول إلى المعلومات كعنصر من عناصر الديمقراطيّة.
ث) تحديد الوسائل التي يستعملها اللبنانيّون من أجل الوصول إلى المعلومات من الهيئات العامّة اللبنانيّة في غياب الوصول إلى المعلومات.
ج) إظهار تأثير الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات على نوعيّة الحياة الشخصيّة/العائليّة والمصالح المهنيّة ومصالح الأعمال وعلى الحكم الصالح في لبنان.
ح) تحديد الفريق (أو الفرقاء) المسؤولة عن الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات
خ) تقديم استعداد بعض الأعضاء من عامّة الناس والمهنيّين للمشاركة في التحرّك لسنّ مشروع قانون الوصول إلى المعلومات.

إنّ الوصول إلى المعلومات محدّدة في هذه الدراسة على أنّها حقّ بشريّ رئيسي يؤسّس لحقوق جميع الأفراد والمنظّمات في البلد للوصول إلى المعلومات الموجودة في سجلات الحكومة. تمّ الاعتراف بهذا الحقّ دوليًا منذ العام 1948 عندما أعلن عنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادّة 19. وبينما تقرّ المادّة 13 من الدستور اللبناني التعبير الشفهيّة والخطية، حتّى يومنا هذا، ما من قانون يضمن الوصول إلى المعلومات. وحتى مع ذلك، في العام 2008، انضمّ لبنان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تضمن أيضًا للمواطنين اللبنانيين الحقّ في الوصول إلى المعلومات في المادّة 10.



**منهجية وطرق جمع البيانات وتحليلها**

تمّ تطوير ثلاث أدوات للمسح وصياغتها باللغة الانكليزية من ثمّ ترجمتها إلى اللغة العربيّة. الأوّل كان مسح الرأي العام الموجّه نحو إنشاء 1000 ردّ، والثاني هو مسح معمّق محدود يشمل مقابلات وجهًا لوجه مع مهنيين يعملون في مهن متعدّدة ومن محافظات مختلفة من لبنان. تمّ استعمال الأداة الثانية أيضًا مع عشر برلمانيّين حاليّين مع إضافة سؤال واحد حول ما إذا كانوا سيصوّتون لإقرار مشروع القانون المقترح ل الوصول إلى المعلومات في لبنان المقدّم إلى البرلمان في العام 2009.

تمّ افتتاح مسح الرأي العام أمام العامّة بواسطة Survey Monkey في 17 آب/أغسطس 2012 وهو مسح كمّي بشكل عامّ، ويُقصد من الأسئلة معرفة كميّة المعلومات التي يعرفها الناس حول الوصول إلى المعلومات وكيف ينظرون إلى تأثير الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات على حياتهم، وأعمالهم وعلى

الديمقراطية في لبنان عمومًا. وتمّ إجراء مسح الرأي العام لناس في لبنان في المناطق التالية: زحلة، صيدا، صور، بيروت، المتن، كسروان، البترون، طرابلس، وبيبلوس/جبيل. وانتهى مسح Survey Monkey والعمل الميداني في 5 أيلول/سبتمبر 2012.

وكان يُفترض من عيّنة استفتاء الرأي العام تغطية الرجال والنساء وبأعمار تتراوح بين 16 إلى ما فوق 60، يعيشون في لبنان أو في الخارج، بما فيهم البعض من غير اللبنانيّين الذين يعيشون في لبنان. وقد استعملنا Survey Monkey بمثابة أداة مسح على شبكة الانترنت وأطلقنا حملة من خلال الرسائل الالكترونية، وفايسبوك، وليستسيرف وغيرهم.

في Survey Monkey كانت الأسئلة بسيطة وواقعية تتطلّب إجابة نعم/لا، بالإضافة إلى سؤال واحد من نوع مقياس ليكرت. وقد اشترينا Survey Monkey وقمنا بتحميل الاستبيان الذي صمّمناه ودعونا الناس للمشاركة، وتلقينا عددًا من الردود ذات دلالة إحصائية. ولدى انتهاء الموعد النهائي، تمّ جمع النتائج وتحليلها.



لقد احتوى المسح المعمّق الذي أُجري مع المهنيّين عنصرًا كميًا مع هدف تقييم رؤية الأفراد مثل المحامين، والصحافيين، والأساتذة، والأطبّاء، ومالكي الشركات، والناشطين في المجتمع المدني، وغيرهم، للمشاكل الواقعية الناتجة عن الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات. وتمّ إجراء المسح من خلال مقابلات وجهًا لوجه في محافظات لبنان الخمس.[4]

وبهدف استيفاء المعايير لعكس آراء السكان في لبنان بدقّة، كان يُفترض بالمسح المعمّق تغطية الرجال والنساء وبأعمار تتراوح بين 16 إلى ما فوق 60 من المحافظات الخمس في لبنان. وكان العدد المُستهدف للخاضعين للمقابلة هو 100.

تمّ إجراء المسح المعمّق في الوقت نفسه بين 7 آب/أغسطس و3 أيلول/سبتمبر 2012. وقد ارتكز على إجراء مقابلات وجهًا لوجه في المنزل أو مكان العمل باللغة الانكليزية أو العربية مع الأشخاص الذين أجروا المقابلات والذين كانوا مدرّبين على إجراء الاستبيانات وكانوا طلقين باللغتين. إنّ المقابلة المعمّقة

[4] بيروت، البقاع، الشمال، الجنوب، وجبل لبنان.

هي طريقة بحث تشمل إجراء مقابلات فرديّة مكثّفة مع عدد قليل من المستطلعين من أجل استكشاف نظرتهم حول فكرة، أو برنامج أو وضع معيّن.

ولضمان أن يمثّل الحاضعين للمقابلة المجموعة المُستهدفة، تمّ استعمال المتغيّرات المراقبة التالية لدى تحديد المستطلعين: الوظيفة (محامين، وصحافيّين، وباحثين، وأساتذة، وأطبّاء، وناشطين بيئيّين، ورجال أعمال، ونقابات ومنظّمات غير حكوميّة)، والعمر، والجنس، وقضاء السكن في لبنان.

وقد شمل مخطط المقابلة المعمّقة ما يلي:

- تجميع قائمة بأكثر من 260 مهنيًا من المحافظات الخمس.
- إنشاء قائمة بمرشحين إضافيّين للمقابلات يمكن تحديد هويّتهم خلال تجميع البيانات.
- الاتصال بالأسماء على قائمة المهنيّين لطلب مشاركتهم.
- ضمان أن يكون البحث وفقًا لمعايير البحث الدوليّة والأخلاقيّة.



في تصميم الاستبيانات لهذا التقرير، استعملنا أسئلة منظّمة، وأسئلة تصنيفيّة، وأسئلة منظّمة جزئيًا وغيرها. ولأنّ الموضوع صعب وفي الوقت نفسه غريب بالنسبة إلى السكّان بشكل عام في لبنان، لقد حاولنا تحقيق توازن نسبيّ بين تركيبات الكلمات والجمل بهدف تحديد 1) ما إذا كانت جميع أوجه أسئلتكم مقدّمة بطريقة ملائمة، و2) ما إذا كان أيّ سؤال يميل بشكل واضح نحو اتجاه أو آخر، وبهذا نحلّ مشاكل جليّة مثل الانحياز. ومع ذلك، بسبب طبيعة المسألة، تتمتّع بعض الأسئلة بهالة من الانحياز، مع أنّنا في الكثير من الحالات حاولنا أن نذكر جوانب بديلة لهذه الأسئلة.

تمّ تجهيز أدوات المسح وإجراء مقابلات بواسطة مسّاحين مدرّبين قام مركز قرطاج للبحوث والمعلومات بتوظيفهم. ولقد كانت السمات المهنيّة للمئة شخص الذين أُجريت معهم المقابلة على الشكل الآتي (الجدول 1):

| الجدول 1: المهنيّين الذين أُجريت معهم المقابلة بحسب الوظيفة ومنطقة السكن | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المعايير المهنيّة** | **بيروت** | **البقاع** | **جبل لبنان** | **الشمال** | **الجنوب** | **المجموع** |
| محامون | – | 3 | 3 | 3 | – | 9 |
| مهندسون | – | 1 | 2 | 1 | – | 4 |
| أطبّاء | – | 1 | – | 1 | 4 | 6 |
| أساتذة | – | 2 | 3 | – | 1 | 6 |
| مدّرسون/معلّمون | 1 | – | 2 | 3 | 3 | 9 |
| صحافيّون | 4 | 3 | 3 | – | 1 | 11 |
| سياسيّون/مخاتير | – | 3 | – | – | 1 | 4 |
| مصرفيّون/موظّفون في المصرف | 1 | – | 2 | – | – | 3 |
| أصحاب شركات/رجال اعمال | 4 | 1 | 1 | 6 | 2 | 14 |
| اقتصاديّون | – | – | – | – | 1 | 1 |
| ناشطون في المجتمع المدني | 5 | 1 | 3 | 1 | 3 | 13 |
| اداريون | 5 | 3 | 7 | 1 | 3 | 19 |
| رجال دين | – | – | – | – | 1 | 1 |
| **المجموع** | **20** | **18** | **26** | **16** | **20** | **100** |



بعد التجهيز الأوليّ للمسح ولبيانات الاستبيان، تحقّقنا من البيانات، من ثمّ حلّلنا البيانات وحوّلناها لإنشاء جداول ورسومات جديدة. وبشكل خاص، اشتمل ذلك وضع البيانات في الرزمة الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة لتسهيل معالجة البيانات وإنشاء الجداول والرسومات من أجل التحليل. وقد ضمن التحقّق من البيانات بأنّ معظم الاستبيانات اكتملت من دون وجود معلومات ناقصة وبأنّه لم يحصل أيّ ازدواجيّة في البيانات.

تمّ اختيار Survey Monkey، وهي أداة تسمح للمستخدمين بالمشاركة من خلال مسوحات موجودة على شبكة الانترنت، بهدف إنشاء بيانات كميّة من أجل مسح الرأي العام. وقد أجرى فريق المسح لدينا المسح في عدّة مناطق في لبنان خلال المدّة الزمنيّة نفسها كما أشرنا أعلاه.

وقد استعمل المسح الذي أُجري بين برلمانيّين حاليّين عيّنة من عشرة نواب من أجل تمثيل التكتلات النيابيّة الرئيسيّة. وكان المسح يتم دون ذكر المصدر.

ولقد كان هذا المسح محدودًا من عدّة جوانب. أولاً بسبب قيود التمويل التي حدّت بشكل تصاعديّ من عدد المهنيّين والبرلمانيّين الذين كان بإمكاننا تحمّل نفقات إجراء مقابلة معهم. ثانيًا القيود الزمنيّة، إذ كان يجب إجراء المسح في شهر واحد. وتمّ اختيار شهر آب/أغسطس لأسباب تنظيميّة: ومع ذلك، فهذا هو الشهر الذي لا يتوفّر فيه معظم الناس، بسبب الفرص السنويّة، والسفر وإغلاق الجامعات في البلد. القيد الرابع والأهمّ كان مرتبط بمستوى فهم عامّة الناس لهذا الموضوع المعقّد جدًا. وكان من الشواغل الرئيسيّة في مسح الرأي العام إنشاء صورة عن تأثير العقبات أمام قانون الوصول إلى المعلومات في الحياة العاديّة، وفي الأعمال المختلفة، والمجال السياسي والمجالات الأخرى. مع ذلك لم تتمّ مناقشة مفهوم الوصول إلى المعلومات الكامل بشكل واسع في وسائل الإعلام، أو في النظام التعليمي، وبالتالي فإنّ الإجابات على هذا السؤال كانت منحرفة لأنّه قد يكون المستجيبون قد واجهوا صعوبات معرفيّة في فهم معاني المصطلحات المختصة والفارق بينها.

وعلى الرغم من هذه الحدود، لقد تمكنّا من الوصول إلى العدد المستهدف في المسح. كما أنّها لم تؤثّر بشكل كبير على نتائجه. وعلى الرغم من الفترة الزمنيّة القصيرة، تمكنّا من إجراء 100 مقابلة معمّقة وأكثر من 1000 مسح للرأي العام وعشرمقابلات مع برلمانيّين حاليّين.

# النتائج والتحاليل

## الجزء الأوّل. إجابات المقابلات المعمّقة

### أ. المعلومات الاجتماعية-الديمغرافيّة

#### 1. الجنس والوظيفة

على الرغم من جهودنا لإحداث توازن في مجموعة المستطلعين بين الرجال والنساء، انحرف عدد المقابلات المعمّقة باتجاه الرجال، الذين وصلت نسبتهم الإجماليّة إلى 62%. وبالنظر إلى كلّ وظيفة، كانت نسبة الرجال هي الأعلى بين مالكي الشركات (19.4%)، والمدراء (17.7%)، والمحامين. وكانت نسبة النساء هي الأعلى بين الناشطين في المجتمع المدني (26.3%)، والصحافيّين (13.2%)، والمعلّمين (10.5%) (الجدول 2).



**الجدول 2: المهنيّين الذين تمّت مقابلتهم بحسب الجنس والوظيفة**

| نوع المستطلعين | ذكر | | | أنثى | | | المجموع | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % للوظيفة | % للجنس | العدد | % للوظيفة | % للجنس | العدد | % للوظيفة | % للجنس |
| محامون | 7 | 77.7 | 11.3 | 2 | 22.3 | 5.3 | 9 | 9 | 9 |
| مهندسون | 4 | 100 | 6.5 | 0 | 0 | 0 | 4 | 4 | 4 |
| أطبّاء | 4 | 66.6 | 6.5 | 2 | 33.4 | 5.3 | 6 | 6 | 6 |
| أساتذة | 3 | 100 | 4.8 | 3 | 0 | 8 | 6 | 6 | 6 |
| مدّرسون/معلّمون | 5 | 55.5 | 8.1 | 4 | 44.5 | 10.5 | 9 | 9 | 9 |
| صحافيّون | 6 | 54.5 | 9.7 | 5 | 45.5 | 13.2 | 11 | 11 | 11 |
| سياسيّون/مخاتير | 4 | 100 | 6.5 | 0 | 0 | 0 | 4 | 4 | 4 |
| مصرفيّون/موظّفون في المصرف | 1 | 33.4 | 1.6 | 2 | 66.6 | 5.3 | 3 | 3 | 3 |
| أصحاب شركات/رجال اعمال | 12 | 85.7 | 19.4 | 2 | 14.3 | 5.3 | 14 | 14 | 14 |
| اقتصاديّون | 1 | 100 | 1.6 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 |
| ناشطون في المجتمع المدني | 3 | 23 | 4.8 | 10 | 77 | 26.3 | 13 | 13 | 13 |
| اداريون | 11 | 58 | 17.7 | 8 | 42 | 21 | 19 | 19 | 19 |
| رجال دين | 1 | 100 | 1.6 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 |
| **المجموع** | 62 | 62 | 100 | 38 | 38 | 100 | 100 | 100 | 100 |

### 2. العمر

تراوحت أعمار 25% من المستطلعين بين 34 و42 سنة. وكانت النسبة الأعلى من الأشخاص ضمن هذه الفئة العمريّة هي للمحامين وأصحاب الشركات والمدراء، بنسبة 20% و16% على التوالي تليها نسبة 12% لناشطي المجتمع المدني (الرسم1).

**الرسم 1: توزّع أعمار المهنيّين الذين أجريت معهم المقابلة**

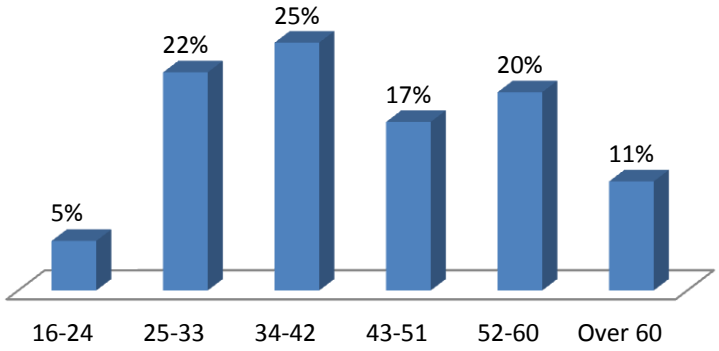




### 3. الوظيفة

لقد بذلنا قصارى جهودنا لجعل عيّنة المهنيّين لدينا متنوّعة؛ مع ذلك، كان المستجيبون بمعظمهم من الاداريين (19%)، يليهم رجال الاعمال (14%)، والناشطون في المجتمع المدني (13%)، والصحافيّون (11%)، والمحامون والمعلّمون (9%) على التوالي، الأساتذة والأطبّاء (6%) على التوالي، المهندسون والسياسيّون (4.0%) على التوالي، والمصرفيّون (3.0%) (الرسم 2).

**الرسم 2: المهنيّون الذين أجريت معهم المقابلة بحسب الوظيفة**

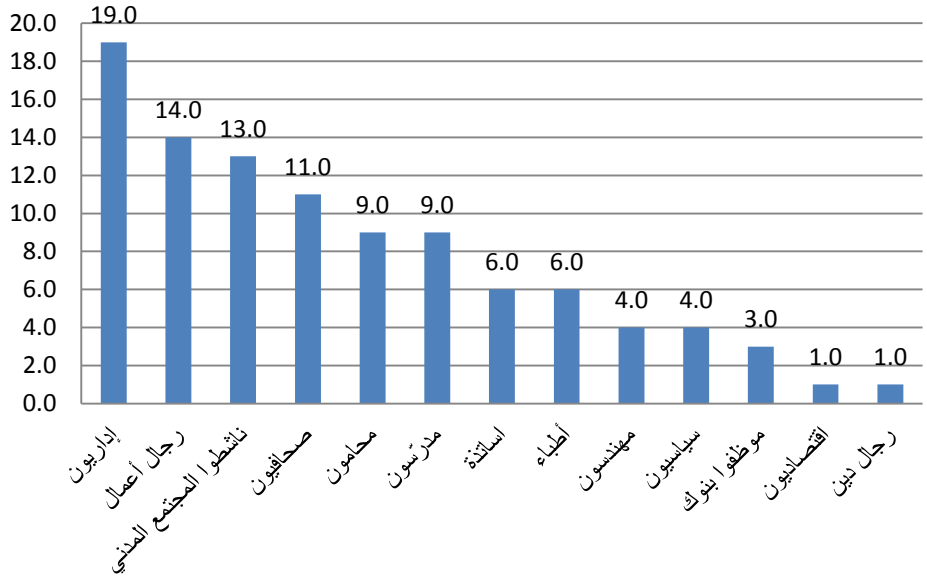


## ب. المألوفيّة مع مفهوم المعلومات والوصول إليها في لبنان

### 1. المألوفيّة مع المفهوم العام لالوصول إلى المعلومات



50% من المهنيّين المئة الذين أُجريت معهم مقابلة أشاروا إلى أنّ المفهوم كان مألوفًا بالنسبة إليهم، بينما 16% قالوا بأنّه كان مألوفًا نوعًا ما بالنسبة إليهم. وبين الـــ 31% الذين أشاروا إلى أنّ مفهوم الوصول إلى المعلومات مألوف جدًا بالنسبة إليهم (الرسم 3).

**الرسم 3: المهنيّون الذين أجريت معهم مقابلة مع مستوى مألوفيّتهم مع حريّة الوصول إلى المعلومات**

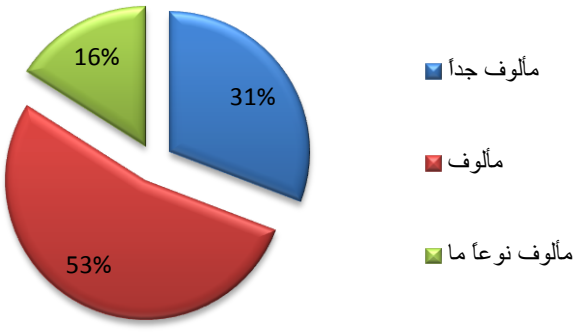

### 2. الحقّ في الوصول إلى المعلومات

من بين المئة مهنيّين الذين أُجريت معهم مقابلة، 51% قالوا بأنّ المواطنين في لبنان لا يتمتّعون بالحقّ في الوصول إلى المعلومات، بينما 49% منهم قالوا بأنّهم يتمتّعون بهذا الحقّ. (الرسم 4).

**الرسم 4: المهنيّون الذين أجريت معهم مقابلة ورأيهم حول الحقّ في الوصول إلى المعلومات في لبنان**

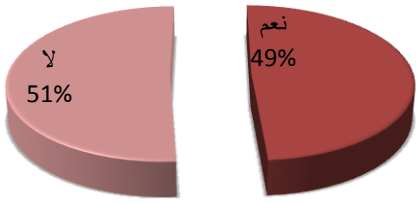




### 3. الصعوبة أو السهولة في الحصول على المعلومات/الآراء حيال الوصول إلى المعلومات

70% من المهنيّين المئة الذين أُجريت معهم مقابلة قالوا أنّه من الصعب جدًا الحصول على المعلومات من الهيئات العامّة في لبنان، 12% قالوا بأنّه صعب، 6% قالوا بأنّه مستحيل عمليًا، 8% كانوا غير متأكّدين، و2% فقط قالوا بأنّه سهل (الرسم 5).

**الرسم 5: المهنيّون الذين أجريت معهم مقابلة ورأيهم حول صعوبة/سهولة الوصول إلى المعلومات**

### 4. الوسائل المستعملة للوصول إلى المعلومات

قال المستجيبون للاستبيان المعمّق بأنّه يوجد عدّة وسائل للحصول على المعلومات من الدولة: عبر استعمال الواسطة/الدعم السياسي، وعبر رشوة موظّف أو مسؤول حكوميّ، وعبر استعمال المركز الاجتماعي، وعبر الاعتماد على القوانين/الأنظمة الموجودة. في ما يلي مناقشة مفصّلة أكثر لاستعمال كلّ طريقة للحصول على المعلومات (سؤال ذات أجوبة متعدّدة، الجدول 3).

| **الجدول 3: المهنيّون الذين أُجريت معهم مقابلة ورأيهم حول الوسائل المُستعملة للوصول إلى المعلومات** | | |
|---|---|---|
| | نعم (%) | لا (%) |
| استعمال الواسطة/الدعم السياسي | 81 | 19 |
| رشوة موظّف أو مسؤول حكوميّ | 53 | 47 |
| إستعمال المركز الاجتماعي | 48 | 52 |
| الاعتماد على القوانين/الأنظمة الموجودة | 14 | 86 |



في غياب قوانين ترعى الوصول إلى المعلومات، يلجأ الناس إلى واحدة من الوسائل التالية أو أكثر:

*4.1 استعمال الواسطة/الدعم السياسي*

81% قالوا بأنّ الناس يلجأون إلى استعمال الواسطة/الدعم السياسي كوسيلة للحصول على المعلومات.

*4.2 رشوة موظّف أو مسؤول حكوميّ*

53% ذكروا بأنّ الناس يقومون أيضًا برشوة موظّف أو مسؤول حكوميّ كطريقة للوصول إلى المعلومات.

*4.3 استعمال المركز الاجتماعي*

48% قالوا بأنّ الناس يقومون أيضًا باستعمال وضعهم (مثلاً: ابن/ابنة فلان، وطبيب أو قاضي، وأستاذ، وشخص ثري، الخ) من أجل الحصول على المعلومات.

### 5. الدفع كطريقة للحصول على المعلومات

ردًا على ما إذا كان عليهم أن يدفعوا (نقدًا أو عينًا) من أجل الحصول على المعلومات من الهيئات العامّة، 23% قالوا نعم مقابل 77% قالوا لا. ويتوافق ذلك مع استعمال الأغلبيّة للواسطة /الدعم السياسي كالطريقة التي اختاروها من أجل الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها. تجدر الإشارة هنا إلى أنّه على الرغم من عدم معرفة الأشخاص الذين وضعوا الأجوبة في جدول لأسماء الذين أُجريت معهم مقابلة معمّقة، لقد عرف من أجرى المسح من كان الشخص الذي يجري معه المسح. وفي هذه الحالة، قد يكون من خضع للمقابلة قد تردّد في الاعتراف بأنّه دفع من أجل الحصول على المعلومات المطلوبة (الرسم 6).

**الرسم 6: رأي المهنيّين حول الدفع كوسيلة للحصول على المعلومات**

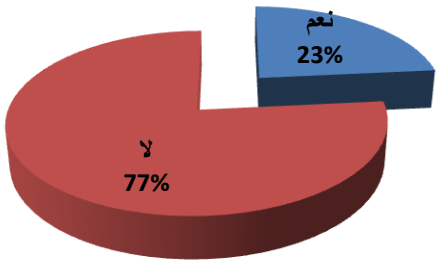




### 6. من يتلقّى الدفع من أجل المعلومات

الموظّفون/المسؤولون الحكوميّون هم أبرز المتلقّين للدفع من أجل المعلومات (48%)، يليهم المحامون/القضاة والسماسرة، بنسبة 24% على التوالي، وأخيرًا السياسيّون بنسبة 4% (الرسم 7).

**الرسم 7: رأي المهنيّين حول الفريق التذي يتلقى الدفع من أجل المعلومات**

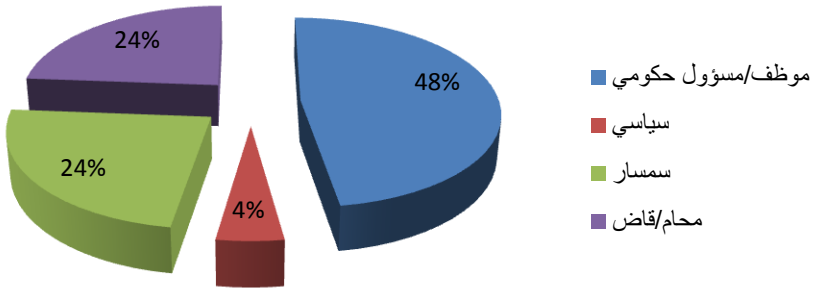


## ج. تأثير الوصول إلى المعلومات

### 1. الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات يؤثّر على نوعيّة الحياة الشخصيّة والعائليّة

60 من الخاضعين للمقابلات وافقوا بشدّة على تأثير الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات على نوعيّة حياة الفرد والعائلة، 31% وافقوا على وجود بعض الأثر، 6% كانوا غير متأكّدين، بينما 3% لم يوافقوا على وجود أيّ أثر (الرسم 8).



**الرسم 8: رأي المهنيّين حول تأثير الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات على نوعيّة الحياة الشخصيّة والعائليّة**

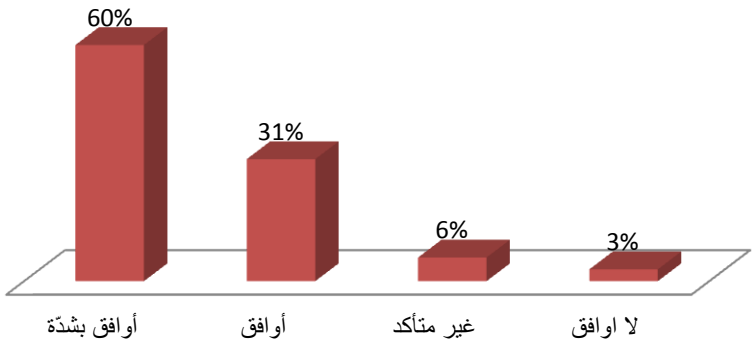


### 2. الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات يعيق الأعمال والحياة المهنيّة

60% من الخاضعين للمقابلة وافقوا بشدّة على تأثير الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات على الحياة المهنيّة والأعمال، 33% وافقوا على وجود تأثير، 6% كانوا غير متأكّدين، 1% منهم لم وافقوا على وجود أي تأثير (الرسم 9).

**الرسم 9: رأي المهنيّين حول تأثير الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات على الأعمال والحياة المهنيّة**

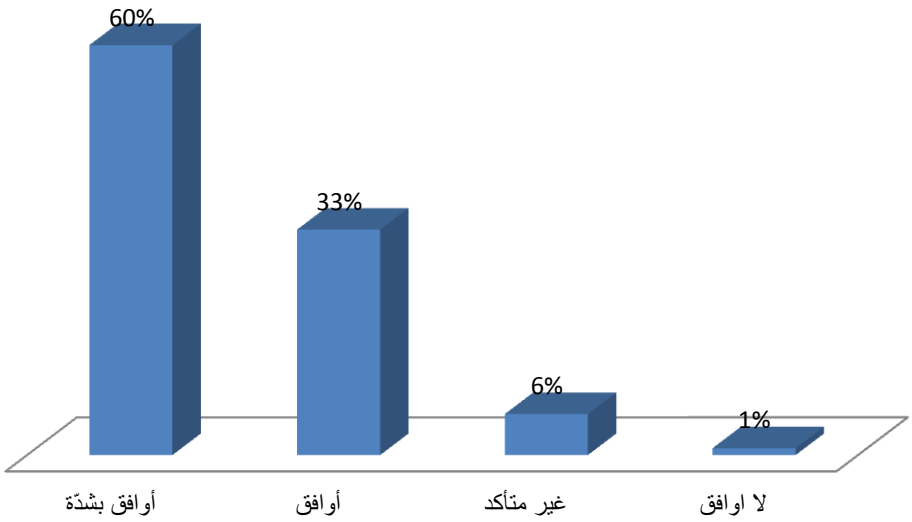


### 3. أهميّة الوصول إلى المعلومات في مجالات متعدّدة

لدى طرح السؤال، اتفق المهنيون مع مفهوم أنّ الوصول إلى المعلومات مرتكز على الشفافيّة والمساءلة. وفي تصنيف درجة تأثيرالوصول إلى المعلومات، كان التركيز الأكبر على التأثير في المجال السياسي، يليه القانوني، والقضائي، والإداريّ، والاجتماعي–الاقتصادي، والخدمات العامّة وأخيرًا مجال الإنفاق العام (سؤال معيار تقييم، الرسم 10).



**الرسم 10: رأي المهنيّن في ما يتعلّق بأهميّة الوصول إلى المعلومات في مجالات متعدّدة**

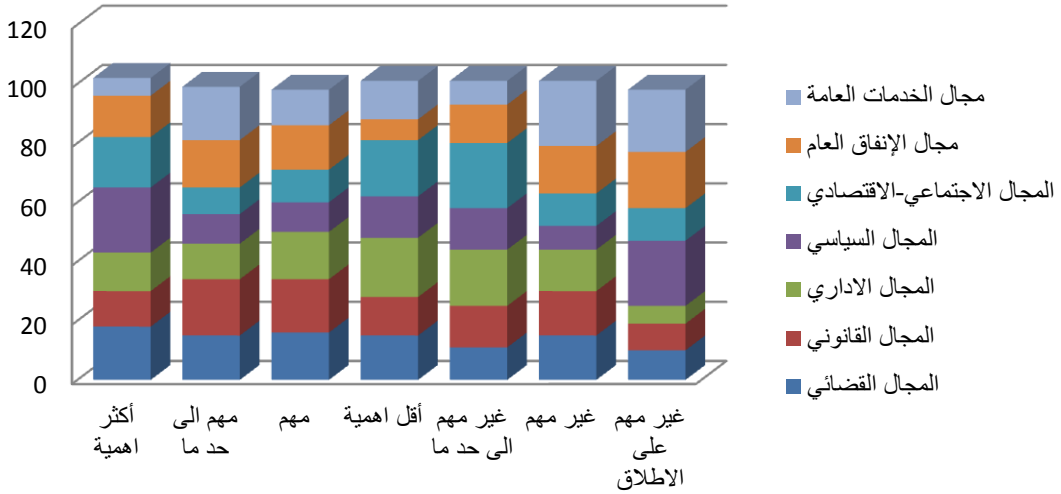

### 4. مساهمة الوصول إلى المعلومات في الحكم الصالح

لدى السؤال عن الآراء الشخصيّة حول تأثير إزالة العوائق أمام الوصول إلى المعلومات، سجّل ضمان الشفافية، والمساءلة، والحكم الصالح أعلى أجوبة إيجابيّة (79%) يليه تعزيز الثقة في المؤسسات العامّة (68%)، والسماح بمشاركة أفضل للسكان في المناقشة العامة وصنع القرار (52%)، وتعزيز معالجة انتهاكات حقوق الانسان وانتهاكات القوانين (51%)، وتحسين السلامة العامّة والأمن العام (47% على التوالي) (سؤال ذات أجوبة متعدّدة، الجدول 4).

**الجدول 4: رأي المهنيّين حول مساهمة الوصول إلى المعلومات في الحكم الصالح**

| | نعم (%) | لا (%) |
|---|---|---|
| ضمان الشفافيّة، المساءلة والحكم الصالح | 79 | 21 |
| تعزيز الثقة في المؤسسات العامّة | 68 | 32 |
| السماح بمشاركة أفضل للسكان في النقاش العام وصنع القرارات | 52 | 48 |
| تعزيز معالجة انتهاكات حقوق الانسان وانتهاكات القوانين | 51 | 49 |
| تحسين السلامة العامة | 47 | 53 |
| تحسين الأمن العام | 47 | 53 |



## د. إجراءات وإعفاءات الوصول إلى المعلومات

### 1. نشر المعلومات الأساسيّة

98% من الخاضعين للمقابلات أكّدوا بأنّه يجب على الهيئات العامّة أن تكون تحت موجب نشر المعلومات الأساسيّة.

### 2. يجب معالجة طلبات الحصول على معلومات بشكل سريع ومنصف ويجب توفّر مراجعة مستقلّة لأيّ رفض

جميع الخاضعين للمقابلات تقريبًا 99% وافقوا على أنّه يجب معالجة طلبات الحصول على معلومات بشكل سريع ومنصف ويجب توفّر مراجعة مستقلّة لأيّ رفض.

### 3. كلفة الوصول إلى المعلومات

من حيث كلفة الوصول إلى المعلومات، 98% من الخاضعين للمقابلات أشاروا إلى أنّه لا يجب على الأفراد دفع كلفة زائدة من أجل الوصول إلى المعلومات.

### 4. اجتماعات الهيئات العامّة يجب أن تكون مفتوحة أمام عامّة الناس

أمّا في ما يتعلّق بما إذا كان يجب أن تكون اجتماعات الهيئة العامة مفتوحة أمام عامّة الناس، 76% قالوا بأنّها يجب أن تكون كذلك مقابل 24% أشاروا إلى أنّها لا يجب أن تكون مفتوحة.

### 5. حماية المبلّغين/الأفراد الذين يطلقون المعلومات حول سوء التصرّف

من العناصر الأساسيّة لقانون الوصول إلى المعلومات هو حماية المبلّغين أو الأفراد الذين يطلقون المعلومات حول سوء التصرّف (مثل الفساد، والاختلاس، والرشوة، الخ..). يدعم 95% من المستطلعين هذه الحماية.

### 6. المعلومات المبرّرة على أنّها "أسرار دولة"



ثمّة شعور بأنّه يتمّ التعامل مع معلومات على أنّها "مصنّفة" أو حتّى "أسرار دولة" أكثر من اللزوم. وقد وافق المهنيّون الخاضعون للمقابلة بشكل كبير (بنسبة 96%) بأنّ أسرار الدفاع الوطني، والأمن القومي، والأمن العام مصنّفة كذلك بشكل مبرّر. كما شعر 55.6% بأنّ خصوصيّة الأفراد مصنّفة على أنّها "أسرار دولة" بشكل مبرّر. مع ذلك شعر الخاضعون للمقابلة إلى درجة كبيرة بأنّ باقي الأسباب لا تبرّر وضع علامة "أسرار دولة" (سؤال ذات أجوبة متعدّدة، الجدول 5).

**الجدول 5: تبرير المعلومات المصنّفة على أنّها "أسرار دولة" وفقًا للمهنيّين الخاضعين للمقابلة**

| | مبرّر (%) | غير مبرّر(%) |
|---|---|---|
| أسرار الدفاع الوطني، والأمن القومي والأمن العام | 96 | 4 |
| العلاقات الخارجيّة السريّة الخاصة بالدولة | 40.4 | 59.6 |
| المصالح المالية والاقتصادية للدولة وسلامة العملة الوطنية | 28.3 | 71.7 |
| خصوصيّة الأفراد | 55.6 | 45.4 |
| الأسرار التي يحميها القانون مثل الأسرار المهنيّة وأسرار التجارة | 47.5 | 52.5 |
| حقائق التحقيقات الجزائيّة قبل تلاوتها في جلسة عامّة ومحاكم سريّة وتلك المرتبطة بالأحداث والأحوال الشخصية | 44.4 | 55.6 |
| المحاضر السرية للجلسات البرلمانيّة أو اجتماعات اللجنة البرلمانية إلاّ إذا تقرّر خلاف ذلك | 21.2 | 78.8 |
| تداولات الحكومة والقرارات التي تحدّدها الحكومة على أنّها سريّة | 22.2 | 77.8 |
| المستندات التحضيريّة والتمهيديّة والمستندات الإداريّة غير الكاملة | 18.2 | 81.1 |

## ه. تطبيق الوصول إلى المعلومات

### 1. المعرفة حول وجود مشروع قانون الوصول إلى المعلومات للعام 2009

من الأهداف المهمّة في هذا المسح هي تقييم المعرفة حول وجود مشروع قانون الوصول إلى المعلومات المقدّم إلى البرلمان في العام 2009. 41% من المهنيّين عرفوا بوجود القانون مقابل 59% لم يعرفوا (الرسم 11).

**الرسم 11: المعرفة حول مشروع قانون حرية الوصول إلى المعلومات للعام 2009 من المهنيّين الخاضعين للمقابلة**

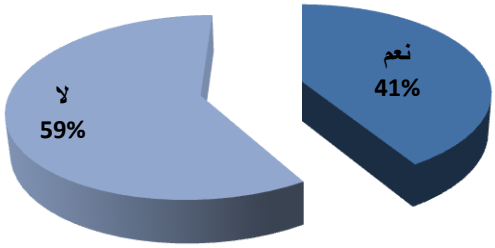




### 2. مسؤولية عدم تطبيق الحقّ في الوصول إلى المعلومات

من بين المئة مهنيّين الخاضعين للمقابلة، 49% حمّلوا الحكومة مسؤولية عدم تطبيق الحقّ في الوصول إلى المعلومات الذي يضمنه الدستور، و48% حمّلوا البرلمان المسؤولية، و42% حمّلوا المسؤولية للمواطنين اللبنانيّين لعدم اتّخاذهم أيّ إجراء في هذا الصدد، و39% حمّلوا المسؤولية للأحزاب السياسيّة والسياسيّين، و24% حمّلوا المسؤولية للمجتمع المدني والمنظّمات غير الحكوميّة، و13% حمّلوا القطاع الخاصّ المسؤولية. (سؤال ذات أجوبة متعدّدة، الرسم 12).

**الرسم 12: مسؤولية عدم تطبيق الحقّ في الوصول إلى المعلومات وفقًا إلى المهنيّين الخاضعين للمقابلة**

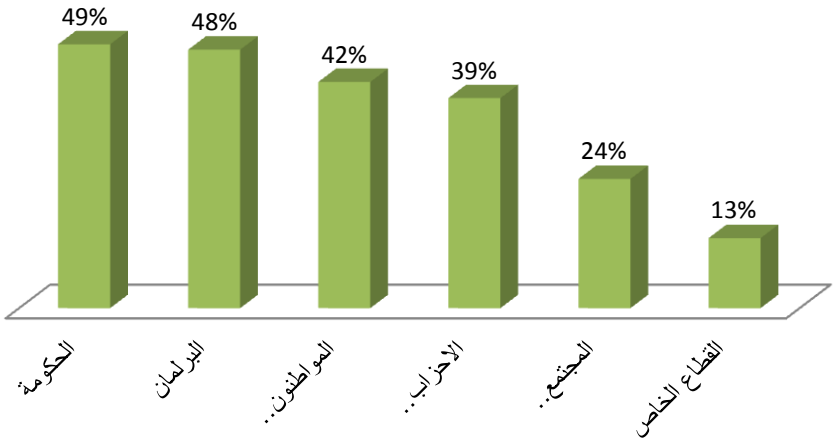


### 3. العقبات الملموسة أمام تحسين الوصول إلى المعلومات



الوصول إلى المعلومات بنفسه لا يؤدّي بالضرورة إلى تحسين مشاركة المواطنين، أو مساءلة الحكومة، أو استجابة الدولة، أو الحكم الصالح. في عدّة بلدان، لاسيما البلدان الناشئة، ثمّة حواجز هيكليّة وسياسيّة حقيقيّة تعيق حسن تطبيق الوصول إلى المعلومات. وقد صنّف المهنيّون الخاضعون للمقابلات العقبات في لبنان من الأكثر أهميّة، غياب قانون الوصول إلى المعلومات نفسه، وبالترتيب التنازلي: ثقافة مؤسساتية لا تتمتّع بخبرة في الاستشارات العامة والمشاركة العامّة؛ وناس ليسوا واعين بما فيه الكفاية لحقوقهم؛ ومقاومة من السياسيّين والمقرّبين إليهم في القطاع العام؛ وجود بعض القوانين التي تعيق العمليّة؛ الافتقار إلى الاهتمام وغياب رؤية واضحة؛ موارد محدودة؛ وأخيرًا مهارات ودراية غير كافية بين الموظّفين والمسؤولين الحكوميّين (سؤال معيار تقييم، الرسم 13).

**الرسم 13: العقبات الملموسة في تحسين الوصول إلى المعلومات وفقًا للمهنيّين الخاضعين للمقابلة**

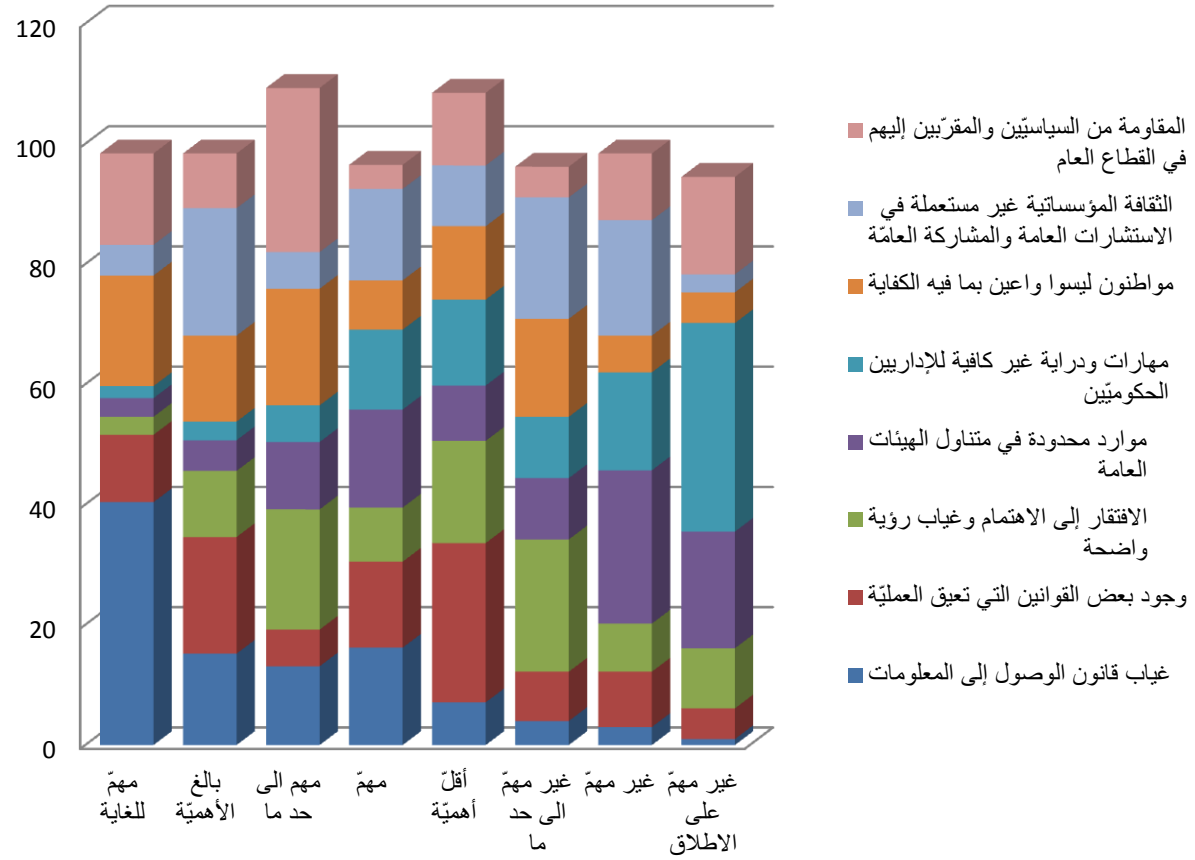




## و. المساواة أمام القانون

### 1. المساواة الحاليّة بين الجنسين في الوصول إلى المعلومات في لبنان

بين المجموع العام من الخاضعين للمقابلة، 63% وافقوا على أنّ النساء يتمتّعن بالمساواة في الوصول إلى المعلومات في لبنان، مقابل 37% لم يوافقوا (الرسم 14).

**الرسم 14: المساواة الحالية بين الجنسين في الوصول إلى المعلومات وفقًا للمهنيّين الخاضعين للمقابلة**

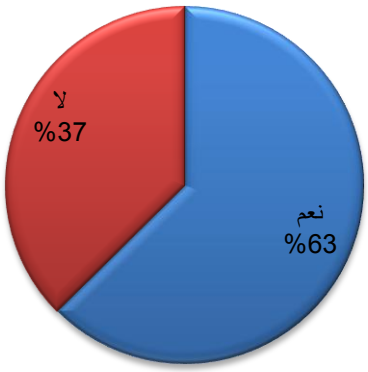


### 2. الوصول إلى معلومات خاصّة بالجندرة

لدى طرح سؤال ما إذا كان يجب على بعض المعلومات الخاصّة بالجندرة أن تكون متوفّرة للوصول إليها بسبب الفوارق في الأدوار الاجتماعية والأوضاع بين المرأة والرجل، مثل الحواجز الهيكليّة أمام الوصول إلى المعلومات، و الوصول من دون التحرّش والاستغلال، والحصول على مسائل الصحة الإنجابيّة، وما شابه، 70.7% من المستطلعين وافقوا.



### 3. ضمان الوصول إلى المعلومات إلى الأشخاص غير الحصينين/المستضعفين

ردًا على سؤال ما إذا كان يجب توفّر أحكام واضحة في القانون لضمان الوصول إلى المعلومات للأشخاص غير الحصينين/المستضعفين كالنساء، والفقراء والشباب، والعمال الأجانب لمنع عدم المساواة والظلم، 93% كان ردّهم بالإيجاب.

## جهود الضغط

### 1. الاستعداد للمشاركة في الضغط من أجل الوصول إلى المعلومات

81% من الخاضعين للمقابلة عبّروا عن استعدادهم للمشاركة بطريقة أو بأخرى في الضغط من أجل الوصول إلى المعلومات في لبنان. 19% لم يكونوا مهتمّين بأيّ شكل من الأشكال. ومن بين المهتمّين 61% يرغبون في المشاركة في رفع الوعي حول المسألة، 19% عبر الكتابة عن الموضوع، 17% عبر الانتساب إلى التحرّك، 8% عبر المشاركة في مظاهرات، 3% عبّروا عن استعدادهم لتأدية أعمال مجانية و6% يرغبون بتنمية معرفتهم عن الموضوع. (الرسم 15).

**الرسم 15: الاستعداد للمشاركة في الضغط من أجل حريّة الوصول إلى المعلومات من المهنيّين الخاضعين للمقابلة**

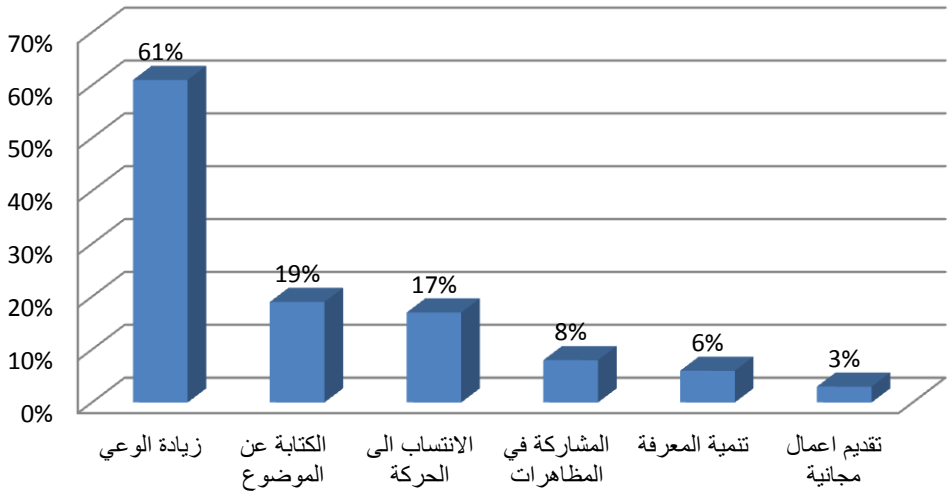

## الجزء 2: سمات المستطلعين لمسح الرأي العام

### أ. المعلومات الاجتماعية–الديمغرافية

#### 1. الجنس

اتّجه مسح الرأي العام نحو الرجال الذين شكّلت نسبتهم 55.3% من مجموع 1155 شخص الذين أجابوا على السؤال (الرسم 1).

الرسم 1: المستجيبون لمسح الرأي العام بحسب الجنس

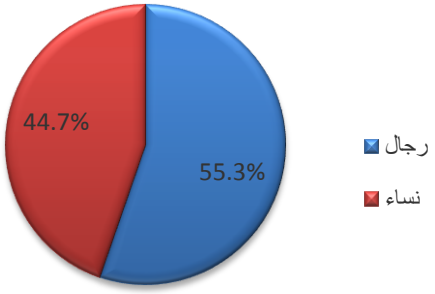




#### 2. العمر

بين 1155 من المستطلعين لمسح الرأي العام، 29% كانوا بين عمر 25 و33، يليهم بين 16 و24 سنة (20.8%)، وبين 34 و42 سنة (20.6%)، وبين 52 و60 سنة (8.4%)، و4.8% فوق 60 سنة. (الرسم 2)

الرسم 2: المستجيبون لمسح الرأي العام بحسب العمر

### 3. التوظيف

إنّ أغلبيّة المستطلعين لمسح الرأي العام يعملون في القطاع الخاصّ (46.0%) يليهم أولئك الذين يملكون شركاتهم الخاصّة (17.4%)، والطلاب (14.2%)، والعاملين في القطاع العام (7.4%) وغيرهم (15.15%) (الرسم 3).

**الرسم 3: المستجيبون لمسح الرأي العام بحسب الوظيفة**

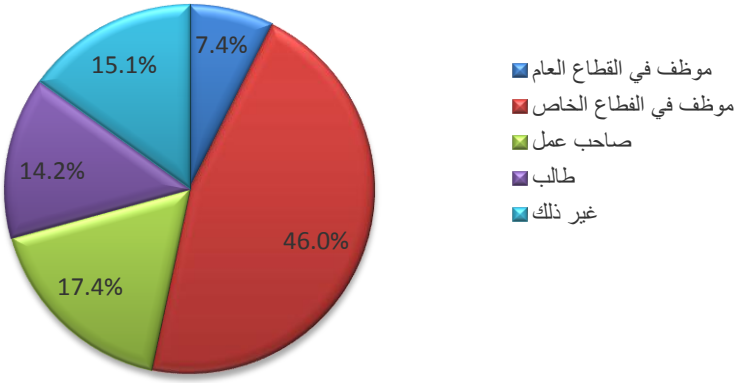




## ب. المألوفيّة مع مفهوم الوصول إلى المعلومات في لبنان

### 1. الحقّ في الوصول إلى المعلومات

بين 1155 من المستطلعين، 81.5% قالوا بأنّ المواطنين في لبنان لا يتمتّعون بالحقّ في الوصول إلى المعلومات بينما 18.5% منهم قالوا نعم (الرسم 4).

**الرسم 4: المستجيبون لمسح الرأي العام والحقّ في الوصول إلى المعلومات في لبنان**

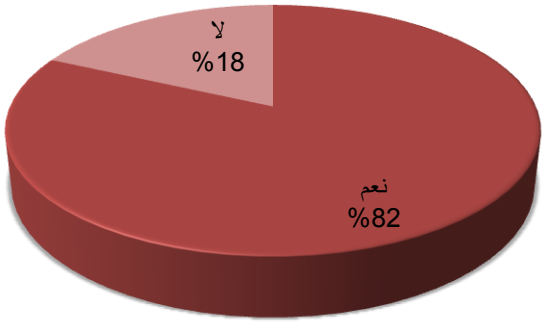

**2. الوصول إلى المعلومات: حقّ، امتياز، معروف**

85.1% قالوا بأنّ الوصول إلى المعلومات هي حقّ، 9.0% قالوا أنّها امتياز، 2.8% قالوا بأنّها معروف/هديّة من الحكومة، و3.1% اختاروا غير ذلك (الرسم 5).

**الرسم 4: المستجيبون لمسح الرأي العام والحقّ في الوصول إلى المعلومات في لبنان**

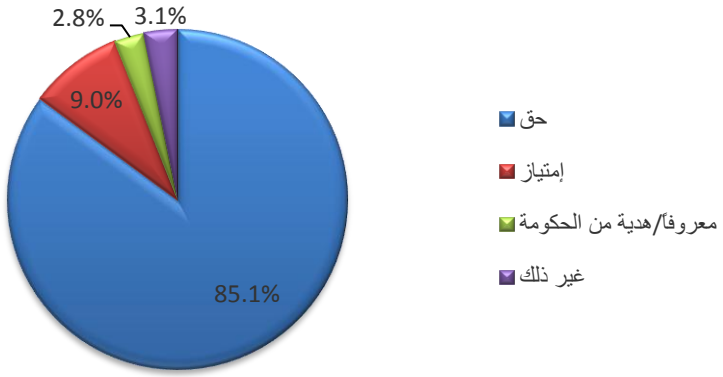


**3. الصعوبة أو السهولة في الحصول على المعلومات/ التصوّرات في ما يتعلّق ب الوصول إلى المعلومات**



49% من المستطلعين لمسح الرأي العام قالوا بأنّه من الصعب جدًا الحصول على المعلومات من الهيئات العامّة في لبنان، 19.7% كانوا غير متأكّدين، 12.5% قالوا بأنّه مستحيل، و11% قالوا بأنّه صعب. ومن جهة أخرى، 6.6% قالوا بأنّه أمر سهل و1.3% قالوا بأنّه سهل جدًا (الرسم 6).

**الرسم 6: المستجيبون لمسح الرأي العام ورأيهم في ما يتعلق بصعوبة/سهولة الوصول إلى المعلومات**

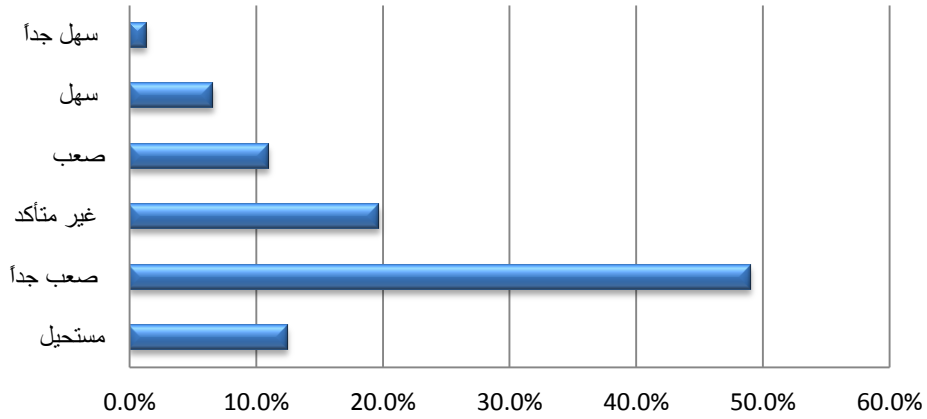

### 4. الطرق المُستعملة للوصول إلى المعلومات

حوالى 75% (74.8%) من المستطلعين لمسح الرأي العام أشاروا إلى أنّ الناس يلجأون إلى الواسطة/الدعم السياسي من أجل الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها، 61.70% قالوا بأنّ الناس يستعملون الرشوة، 42.5% يعتقدون بأنّ الناس يستعملون مركزهم الاجتماعي، بينما 11% قالوا بأنّ القوانين والأنظمة الحاليّة تسمح للناس بالوصول إلى المعلومات المطلوبة (سؤال ذات أجوبة متعدّدة، الرسم 7).

**الرسم 7: المستجيبون لمسح الرأي العام ورأيهم في ما يتعلّق بالطرق المُستعملة للحصول على المعلومات**

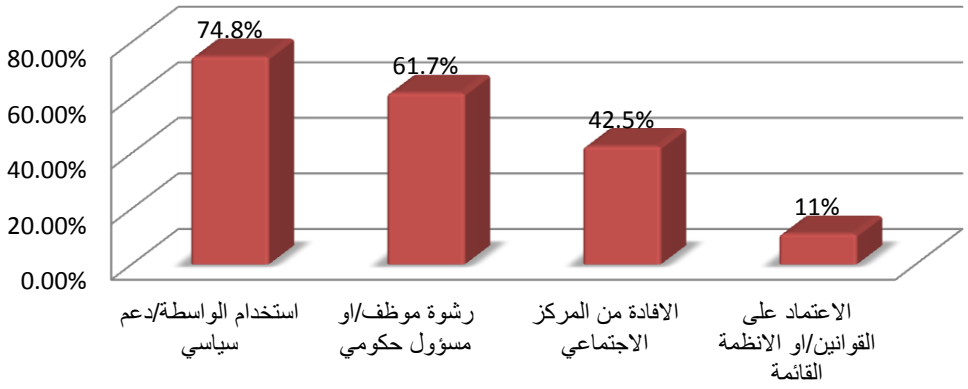




### 5. الدفع كطريقة للحصول على المعلومات

ردًا على ما إذا كانوا قد لجأوا يومًا شخصيًا إلى الدفع نقدًا أو عينًا من أجل الحصول على المعلومات من الهيئات العامّة، 23.5% من المستطلعين لمسح الرأي العام فقط قالوا نعم، مقابل 76.5% قالوا لا (الرسم 8).

**الرسم 8: المستجيبون لمسح الرأي العام ورأيهم في ما يتعلّق بالدفع كوسيلة للحصول على المعلومات**

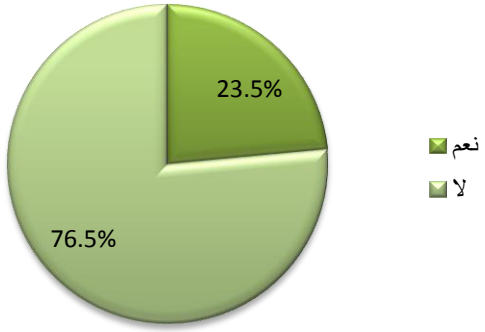


### ج. تأثير الوصول إلى المعلومات

#### 1. الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات يعيق نوعيّة الحياة الشخصيّة والعائليّة

حوالى 48% من المستطلعين لمسح الرأي العام شعروا بأنّ تأثير الوصول إلى المعلومات على نوعيّة الحياة الفرديّة والعائليّة كبير، 32.4% وافقوا بأنّه يوجد تأثير على الأقلّ، 15.6% كانوا غير متأكّدين، بينما 3.3% لم يوافقوا و1.3% لم يوافقوا بشدّة. (الرسم 9).



**الرسم 9: المستجيبون لمسح الرأي العام ورأيهم حول تأثير الافتقار إلى حريّة الوصول إلى المعلومات على نوعيّة الحياة الشخصيّة والعائليّة**

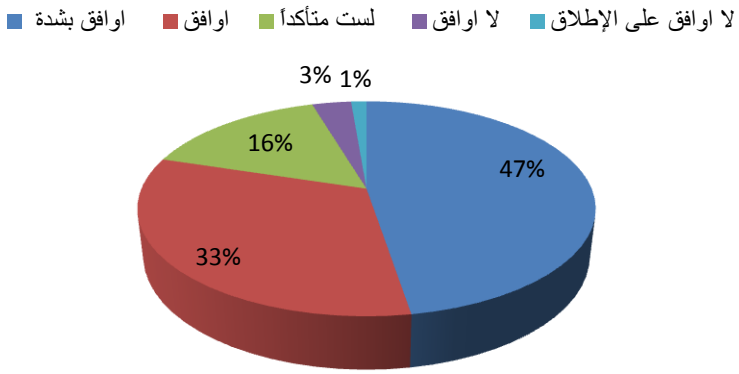


#### 2. الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات يعيق الأعمال والحياة المهنيّة

حوالى 43 من المستطلعين لمسح الرأي العام شعروا بأنّ للافتقار إلى الوصول إلى المعلومات تأثير كبير على الأعمال والحياة المهنيّة، 35% وافقوا على أنّ لديه تأثير، 17% كانوا غير متأكّدين، 3% لم يوافقوا، 2% لم يوافقوا بشدّة. (الرسم 10).

**الرسم 10: المستجيبون لمسح الرأي العام ورأيهم حول تأثير الافتقار إلى حريّة الوصول إلى المعلومات على الأعمال والحياة المهنيّة**

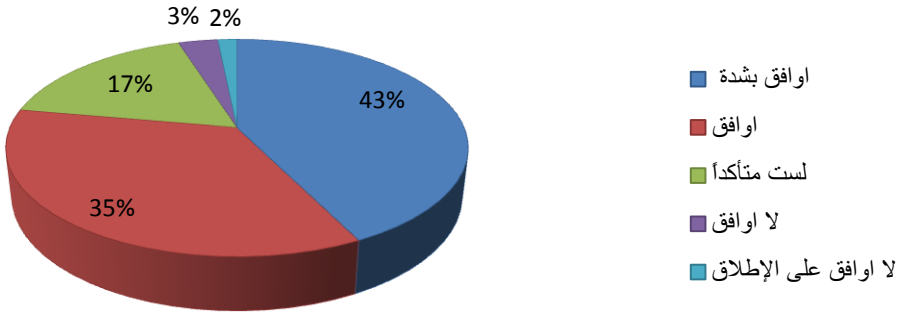


### 3. الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات يضعف المؤسسات الديمقراطيّة

لدى طرح سؤال ما هو شعورهم حيال تصريح أنّ الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات يعيق الناس من مراقبة حكومتهم ومن محاسبة مسؤوليهم على أدائهم، بالإضافة إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطيّة، 45.5% من المستطلعين لمسح الرأي العام وافقوا بشدّة، 31.8% وافقوا، 19.3% كانوا غير متأكّدين، 2.9% لم يوافقوا و0.5% فقط لم يوافقوا بشدّة (الرسم 11).



**الرسم 11: المستجيبون لمسح الرأي العام ورأيهم حول تأثير الافتقار إلى حريّة الوصول إلى المعلومات في إضعاف المؤسسات الديمقراطية**

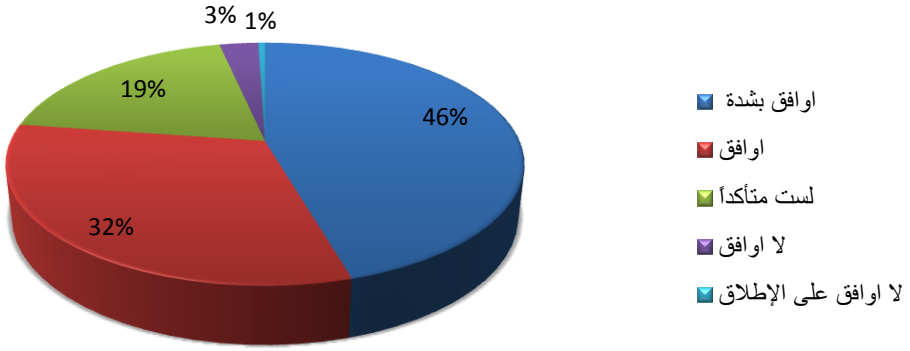


### 4. أهميّة الوصول إلى المعلومات في مجالات مختلفة

في تصنيف تأثير الوصول إلى المعلومات، اعتبر المستجيبون بأنّه الأكثر أهميّة في المجال القضائي، يليه القانوني، والإداري، والسياسي، والاجتماعي–الاقتصادي، ومجال الإنفاق العام، وأخيرًا مجال الخدمات العامّة (سؤال معيار تصنيف، الرسم 12).

**الرسم 12: المستجيبون لمسح الرأي العام في ما يتعلّق بأهميّة حرية الوصول إلى المعلومات في مجالات مختلفة**

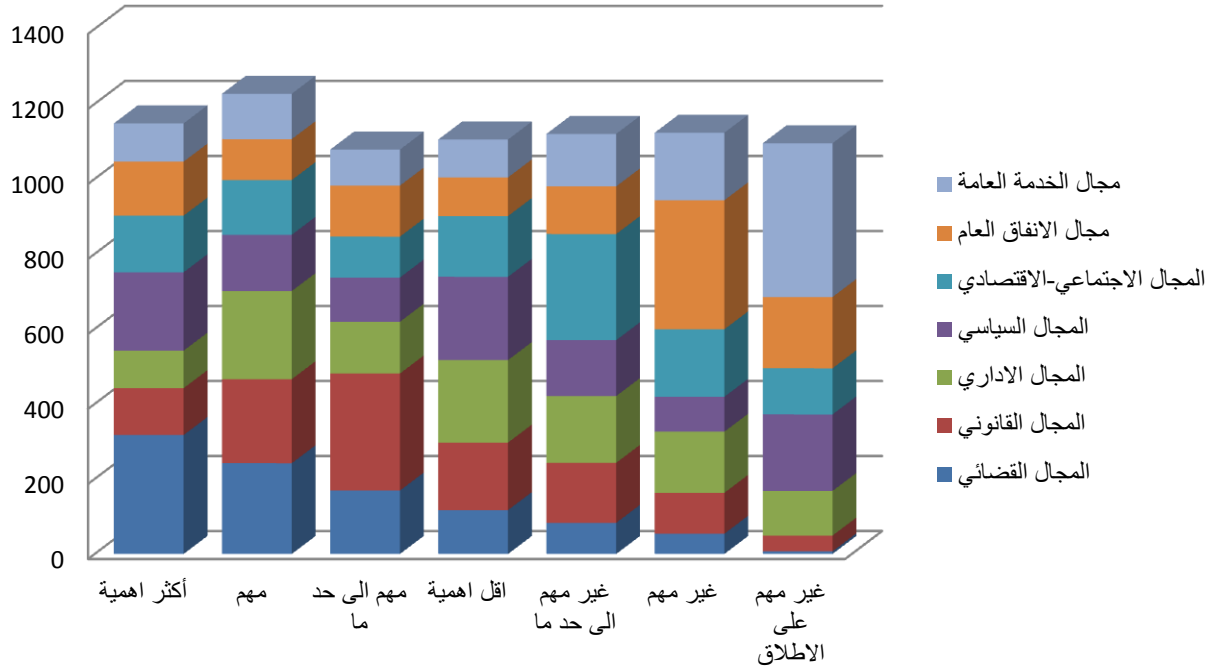




## د. تطبيق الوصول إلى المعلومات

### 1. المعرفة حول وجود مشروع قانون الوصول إلى المعلومات للعام 2009

من الأهداف المهمّة لهذا المسح هو تقييم المعرفة حول وجود مشروع قانون الوصول إلى المعلومات المقدّم إلى البرلمان في العام 2009. لدى سؤال ما إذا كانوا يعرفون حول هذا القانون، 78.8% قالوا لا بينما 21.2% أجابوا بأنّه يعرفون (الرسم 13).

**الرسم 13: المستجيبون لمسح الرأي العام ومعرفتهم حول مشروع قانون حريّة الوصول إلى المعلومات المقدّم إلى البرلمان اللبناني في العام 2009**

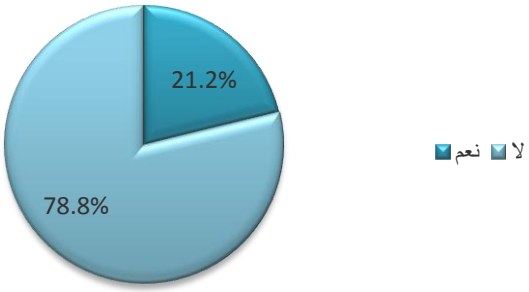

**2. مسؤوليّة عدم تطبيق الحقّ في الوصول إلى المعلومات**

من بين 1155 من المستطلعين لمسح الرأي العام، 57.3% حمّلوا الحكومة مسؤولية عدم تطبيق التشريعات لضمان الحقّ في الوصول إلى المعلومات الذي يضمنه الدستور، و44.4% حمّلوا المسؤولية للمواطنين اللبنانيّين لعدم اتّخاذهم أيّ إجراء في هذا الصدد، و43.60% حمّلوا المسؤولية للأحزاب السياسيّة والسياسيّين، و41.9% حمّلوا البرلمان المسؤولية، و21.4% حمّلوا المسؤولية للمجتمع المدني والمنظّمات غير الحكوميّة، و10.30% حمّلوا القطاع الخاصّ المسؤولية. (سؤال ذات أجوبة متعدّدة، الرسم 14).

**الرسم 14: مسؤولية عدم تطبيق الحقّ في الوصول إلى المعلومات وفقًا للمستجيبين لمسح الرأي العام**

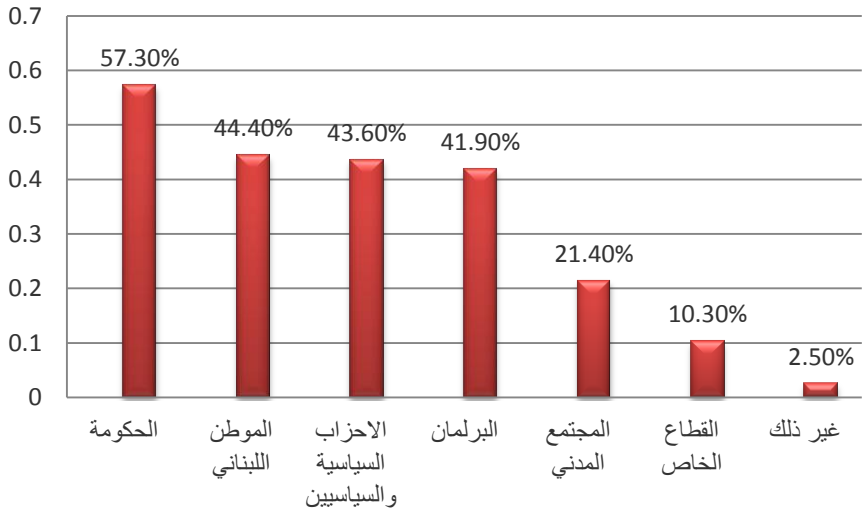




**جهود الضغط**

**1. الاستعداد للمشاركة في الصغط من أجل الوصول إلى المعلومات**

40% من المستطلعين لمسح الرأي العام عبّروا عن اهتمامهم في رفع الوعي حول الوصول إلى المعلومات في لبنان. 20.3% قالوا بأنّهم يرغبون بالانتساب إلى التحرّك، 13.4% كانوا على استعداد للمشاركة في مظاهرات، 11.3% عبّروا عن استعدادهم للكتابة عن الموضوع، 9.4% كانوا مستعدّين لتأدية أعمال مجانية و33.5% عبّروا عن استعدادهم للقيام بنشاطات أخرى. (الرسم 15).

**الرسم 15: الاستعداد للمشاركة في الضغط من أجل حريّة الوصول إلى المعلومات من المستجيبين لمسح الرأي العام**

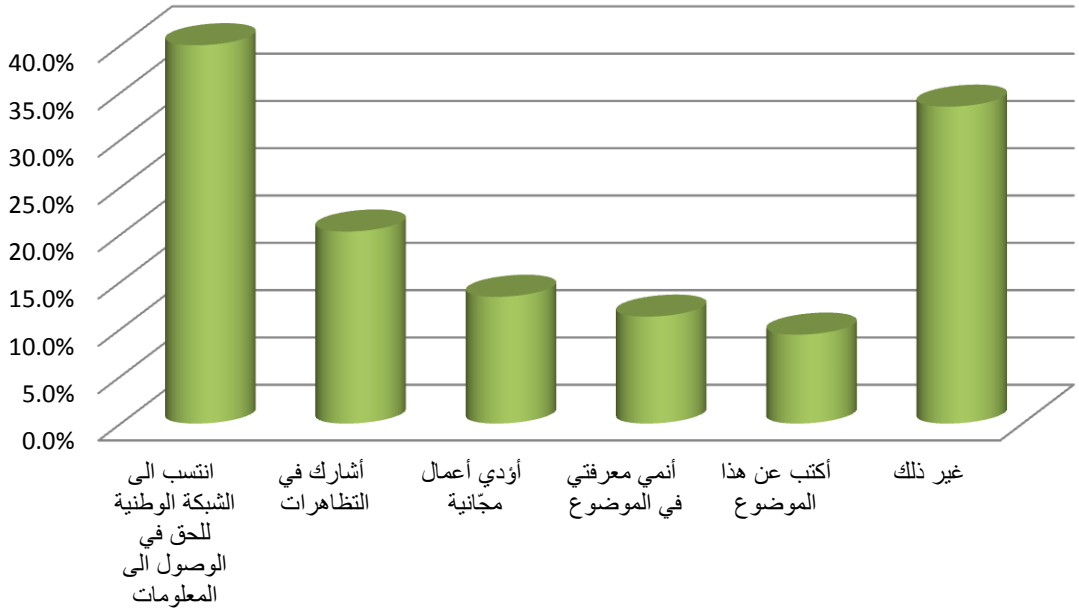

## الجزء 3. سمات أجوبة عشر برلمانيّين

### أ. المألوفيّة مع المفهوم والوصول إلى المعلومات في لبنان

#### 1. المألوفية مع المفهوم العام للوصول إلى المعلومات

من بين العشر برلمانيّين الذي أُجريت معهم المقابلة، أشار واحد إلى أنّه كان متآلف كثيرًا مع المفهوم، ثمانية قالوا بأنّه مألوف بالنسبة إليهم، بينما أشار واحد بأنّه مألوف نوعًا ما (الرسم 1).

**الرسم 1: النوّاب الذين أجريت معهم مقابلة ودرجة مألوفيّتهم مع حريّة الوصول إلى المعلومات**

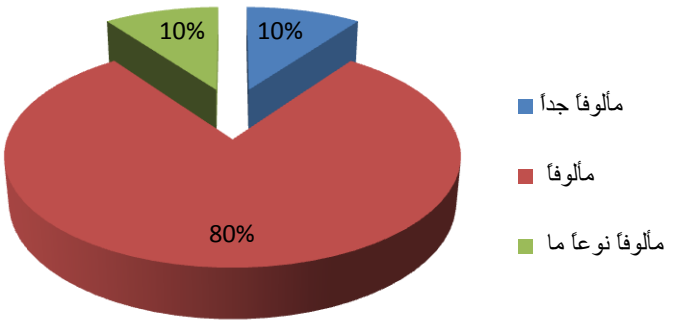




#### 2. الحقّ في الوصول إلى المعلومات

7 من البرلمانيّين العشر الذين أُجريت معهم مقابلة قالوا بأنّ المواطنين اللبنانيّين لا يتمتّعون بالحقّ في الوصول إلى المعلومات بينما أكّد ثلاثة بأنّهم يتمتّعون بهذا الحقّ (الرسم 2).

**الرسم 2: البرلمانيّون الذين أجريت معهم مقابلة ورأيهم حول الحقّ في الوصول إلى المعلومات لدى المواطنين اللبنانيّين**

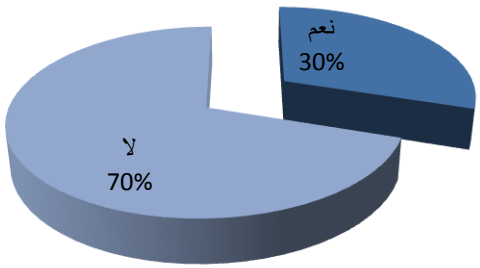

### 3. الصعوبة أو السهولة في الحصول على المعلومات/الآراء حيال الوصول إلى المعلومات

أربعة من بين العشر البرلمانيّين الذين أُجريت معهم مقابلة قالوا أنّه من الصعب جدًا الحصول على المعلومات من الهيئات العامّة في لبنان، 4 قالوا بأنّه صعب، و2 كانوا غير متأكّدين (الرسم 3).

**الرسم 3: النوّاب الذين أجريت معهم مقابلة ورأيهم حول صعوبة/سهولة الوصول إلى المعلومات**

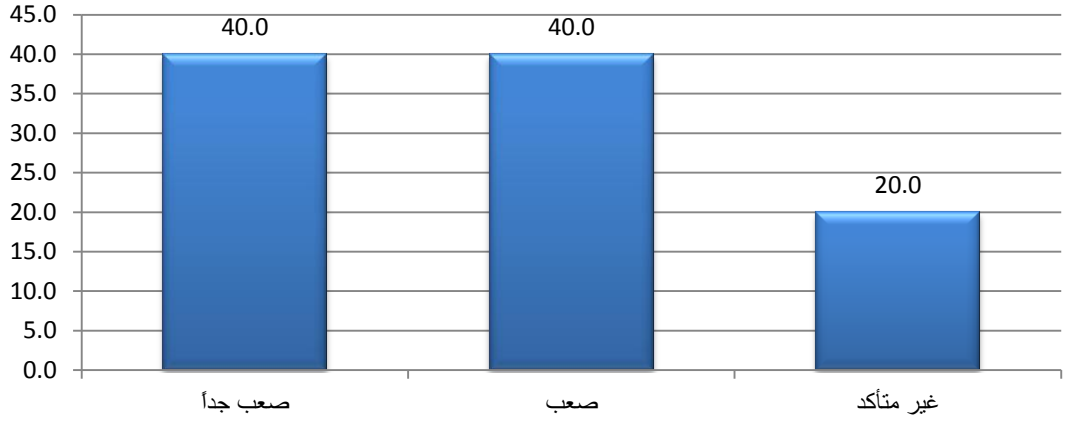




### 4. الوسائل المستعملة للوصول إلى المعلومات

لدى طرح سؤال كيف يصل الناس إلى المعلومات التي يحتاجون إليها من الدولة: 8 من البرلمانيّين الذين أُجريت معهم مقابلة قالوا بأنّ الناس يستعملون الواسطة أو الدعم السياسي بشكل خاص، و7 ذكروا رشوة موظّف أو مسؤول حكوميّ، و6 ذكروا استعمال المركز الاجتماعي. 3 فقط أشاروا إلى أنّ الناس أيضًا قد يعتمدون على القوانين/الأنظمة الموجودة من أجل الحصول على المعلومات. (سؤال ذات أجوبة متعدّدة، الجدول 1).

| **الجدول 1: النوّاب الذين أُجريت معهم مقابلة ورأيهم حول الوسائل المُستعملة للوصول إلى المعلومات** | | |
|---|---|---|
| | نعم (%) | لا (%) |
| استعمال الواسطة/الدعم السياسي | 80 | 20 |
| رشوة موظّف / مسؤول حكوميّ | 70 | 30 |
| استعمال المركز الاجتماعي | 60 | 40 |
| الاعتماد على القوانين/الأنظمة الموجودة | 30 | 70 |

**ب. تأثير الوصول إلى المعلومات**

**5. الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات يعيق نوعيّة الحياة الشخصيّة والعائليّة**

جميع أعضاء البرلمان الذين أُجريت معهم مقابلة أكّدوا بأنّ الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات يعيق نوعيّة الحياة الشخصية والعائلية، اثنين وافقوا بشدّة بينما ثمانية وافقوا ببساطة (الرسم 4).

**الرسم 4: النوّاب الذين أجريت معهم مقابلة ورأيهم حول تأثير الافتقار إلى حريّة الوصول إلى المعلومات على نوعيّة الحياة الشخصيّة والعائليّة**

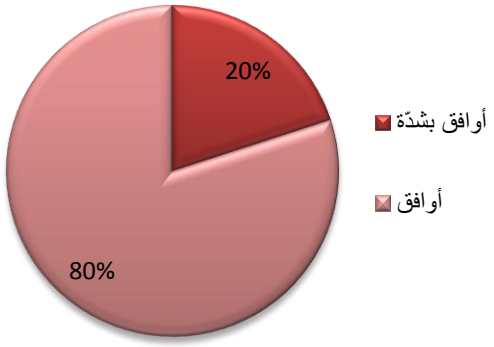




**2. الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات يعيق الأعمال والحياة المهنيّة**

جميع البرلمانيّين الخاضعين للمقابلة أكّدوا على أنّ الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات يعيق الحياة المهنيّة والأعمال، أربعة وافقوا بشدّة بينما ستّة وافقوا (الرسم 5).

**الرسم 5: النوّاب الذين أجريت معهم مقابلة ورأيهم حول تأثير الافتقار إلى حريّة الوصول إلى المعلومات على الأعمال والحياة المهنيّة**

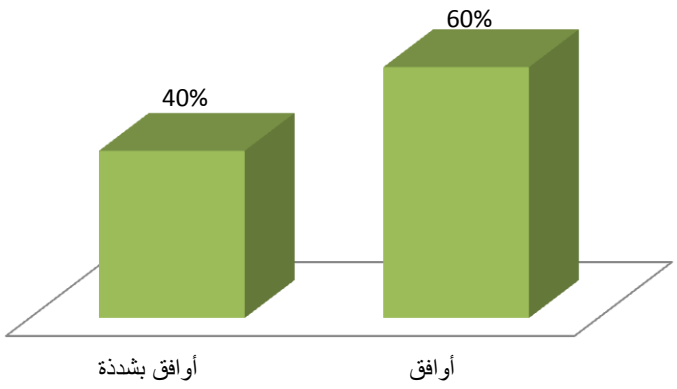

### 3. أهميّة الوصول إلى المعلومات في المجالات التالية

وافق البرلمانيّون على أنّ الوصول إلى المعلومات مرتكزة على الشفافيّة والمساءلة. ونظرًا إلى هذا التعريف ل الوصول إلى المعلومات، صنّفوا تأثير الوصول إلى المعلومات من المرتفع إلى المنخفض، وكان مجال الإنفاق العام الأكثر تأثّرًا، يليه المجال القانوني، والإداريّ، والسياسيّ، والقضائي والاجتماعي–الاقتصادي، وأخيرًا مجال الخدمات العامّة (سؤال معيار تقييم، الرسم 6).

**الرسم 6: النوّاب الذين أجريت معهم مقابلة ورأيهم حول أهميّة الوصول إلى المعلومات في مجالات متعدّدة**

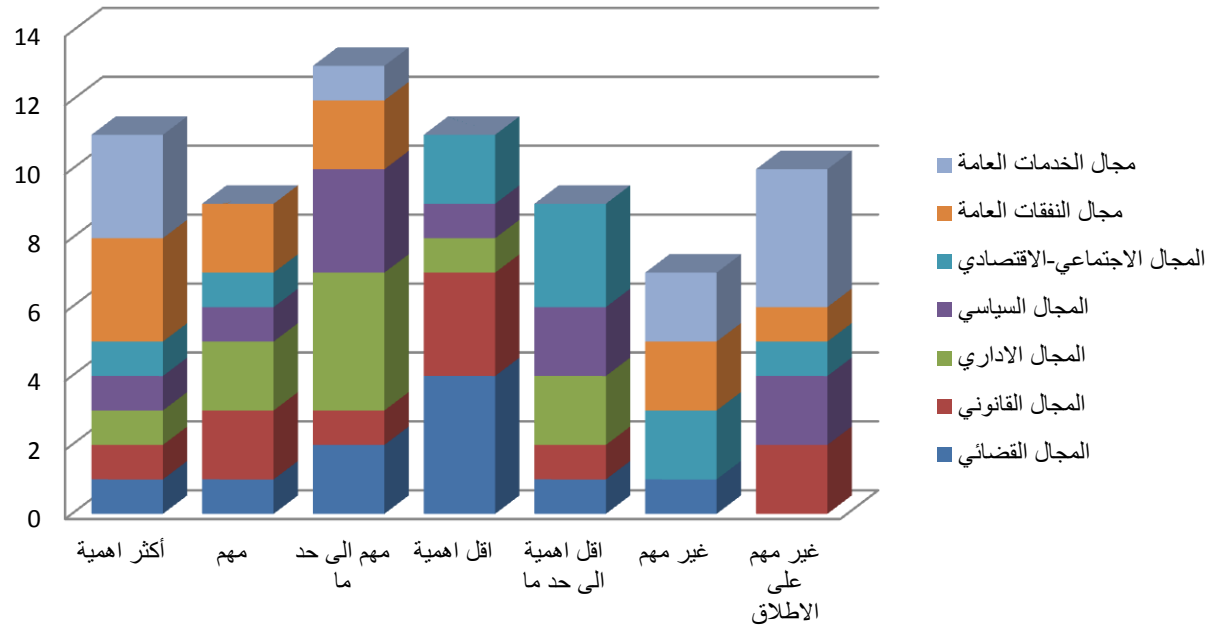




### 4. مساهمة الوصول إلى المعلومات في الحكم الصالح

في ما يتعلّق بآراء البرلمانيّين حول تأثير ضمان الوصول إلى المعلومات تشريعيًا، جميعهم اعتبروا بأنّه سيعزّز الثقة في المؤسسات العامّة، وتسعة اعتبروا أنّه سيحسّن المساءلة، والشفافية، والحكم الصالح، بينما اعتبر ثمانية بأنّه سيسمح بمشاركة أفضل للسكان في المناقشة العامة وصنع القرار، ويحسّن السلامة العامّة والأمن العام، ويعزّز معالجة انتهاكات حقوق الانسان وانتهاكات القوانين (سؤال ذات أجوبة متعدّدة، الجدول 2).

| الجدول 2: رأي النوّاب الذين أُجريت معهم مقابلة حول مساهمة الوصول إلى المعلومات في الحكم الصالح | | |
|---|---|---|
| | نعم (%) | لا (%) |
| تعزيز الثقة في المؤسسات العامّة | 100 | 0 |
| ضمان الشفافيّة، والمساءلة، والحكم الصالح | 90 | 10 |
| السماح بمشاركة أفضل للسكان في النقاش العام وصنع القرارات | 80 | 20 |
| تحسين السلامة العامة | 80 | 20 |
| تحسين الأمن العام | 80 | 20 |
| تعزيز معالجة انتهاكات حقوق الانسان وانتهاكات القوانين | 80 | 20 |

**ج. إجراءات وإعفاءات الوصول إلى المعلومات**

**1. نشر المعلومات الأساسيّة**



أكّد جميع البرلمانيّون الخاضعون لمقابلات بأنّه يجب على الهيئات العامّة أن تكون تحت موجب نشر المعلومات الأساسيّة.

**2. يجب معالجة طلبات الحصول على معلومات بشكل سريع ومنصف ويجب توفّر مراجعة مستقلّة لأيّ رفض**

وافق جميع البرلمانيّون الخاضعون للمقابلات على أنّه يجب معالجة طلبات الحصول على معلومات بشكل سريع ومنصف ويجب توفّر مراجعة مستقلّة لأيّ رفض.

**3. كلفة الوصول إلى المعلومات**

أشار جميع البرلمانيّون الخاضعون للمقابلات إلى أنّه لا يجب على الأفراد دفع كلفة زائدة من أجل الوصول إلى المعلومات.

### 4. اجتماعات الهيئات العامّة يجب أن تكون مفتوحة أمام عامّة الناس

ستّة من البرلمانيّين الخاضعين للمقابلات اعتبروا بأنّ اجتماعات الهيئات العامة لا يجب أن تكون مفتوحة أمام عامّة الناس، بينما أربعة اعتبروا بأنّها يجب أن تكون كذلك (الرسم 7).

**الرسم 7: النوّاب الذين أجريت معهم مقابلة ورأيهم حول ما إذا كان يجب على اجتماعات الهيئات العامّة أن تكون مفتوحة أمام عامّة الناس**

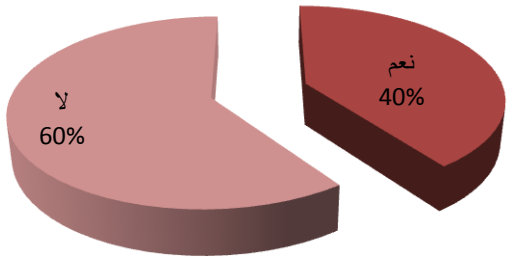




### 5. حماية المبلّغين/الأفراد الذين يبلّغون عن سوء التصرّف

من العناصر الأساسيّة لقانون الوصول إلى المعلومات هو حماية المبلّغين أو الأفراد الذين يبلّغون عن سوء التصرّف مثل الفساد، والاختلاس، والرشوة، وما شابه. ثمانية من البرلمانيّين الذين أُجريت معهم مقابلة اعتبروا أنّ حماية المبلّغين ضروريّة، بينما اعتبر اثنان بأنّها ليست كذلك. (الرسم 8).

**الرسم 8: رأي البرلمانيّون الذين أجريت معهم مقابلة حول حماية المبلّغين/الأفراد الذين يبلّغون عن سوء التصرّف**

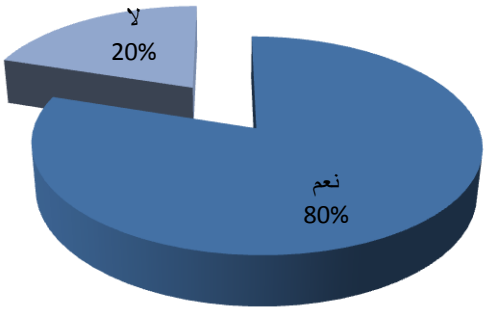

### 6. المعلومات المبرّرة على أنّها "أسرار دولة"

اعتبرت أغلبيّة البرلمانيّين الذين أُجريت معهم مقابلة بأنّ أسرار الدفاع الوطني، وخصوصيّة الأفراد، والعلاقات الخارجيّة السريّة الخاصّة بالدولة، والأسرار التي يحميها القانون (مثل الأسرار المهنيّة والتجاريّة، وحقائق التحقيقات الجزائيّة قبل تلاوتها في الجلسة العامّة، والمحاكم السريّة، وتلك المرتبطة بالأحداث والأحوال الشخصيّة) والمحاضر السريّة للجلسات البرلمانيّة او اجتماعات اللجان البرلمانيّة (إلاّ إذا تقرّر خلاف ذلك) تُعتبر جميعها "أسرار دولة" بشكل مبرّر، وفي الوقت نفسه شعروا بأنّ مصالح الدولة المالية والاقتصادية وسلامة العملة الوطنية والمستندات التحضيريّة والتمهيديّة والمستندات الإداريّة غير الكاملة لا يجب أن تُصنّف هذا التصنيف. وقد انقسم البرلمانيّون الذين أُجريت معهم مقابلة إلى نصفين في ما يتعلّق بتداولات وقرارات الحكومة التي تحدّدها الحكومة على أنّها سريّة (سؤال ذات أجوبة متعدّدة، الجدول 3).

**الجدول 3: النوّاب الذين أُجريت معهم مقابلة ورأيهم حول تبرير المعلومات المصنّفة على أنّها "أسرار دولة"**

| *بالنسب المئوية* | مبرّر (%) | غير مبرّر (%) |
|---|---|---|
| أسرار الدفاع الوطني، والأمن القومي، والأمن العام | **90** | 10 |
| خصوصيّة الأفراد | **90** | 10 |
| العلاقات الخارجيّة السريّة الخاصة بالدولة | **80** | 20 |
| الأسرار التي يحميها القانون مثل الأسرار المهنيّة وأسرار التجارة | **60** | 40 |
| حقاق التحقيقات الجزائيّة قبل تلاوتها في جلسة عامّة ومحاكم سريّة وتلك المرتبطة بالأحداث والأحوال الشخصية | **60** | 40 |
| المحاضر السرية للجلسات البرلمانيّة أو اجتماعات اللجنة البرلمانية إلاّ إذا تقرّر خلاف ذلك | **60** | 40 |
| تداولات الحكومة والقرارات التي تحدّدها الحكومة على أنّها سريّة | **50** | **50** |
| المصالح المالية والاقتصادية للدولة وسلامة العملة الوطنية | 40 | **60** |
| المستندات التحضيريّة والتمهيديّة والمستندات الإداريّة غير الكاملة | 40 | **60** |

## د. تطبيق الوصول إلى المعلومات

### 1. المعرفة حول وجود مشروع قانون الوصول إلى المعلومات للعام 2009

من الأهداف المهمّة لهذا المسح هو تقييم المعرفة حول وجود قانون الوصول إلى المعلومات المقدّم إلى البرلمان في العام 2009. تسعة من البرلمانيّين الذين أُجريت معهم مقابلة لديهم معرفة عن هذا القانون مقابل واحد لا يعرف (الرسم 9).

**الرسم 9: معرفة النوّاب بمشروع قانون حريّة الوصول إلى المعلومات للعام 2009**

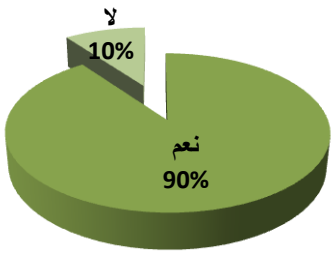




### 2. مسؤوليّة عدم تطبيق الحقّ في الوصول إلى المعلومات

من بين العشر برلمانيّين الذين أُجريت معهم مقابلة، حمّلت الغالبيّة الحكومة مسؤولية عدم تطبيق الحقّ في الوصول إلى المعلومات الذي يضمنه الدستور. كما تمّ إيقاع اللوم (بالترتيب التنازلي) على البرلمان، والقطاع الخاصّ، والمواطنين اللبنانيّين لعدم اتّخاذهم أيّ إجراء في هذا الصدد، والأحزاب السياسيّة والسياسيّين، وأخيرًا المجتمع المدني. (سؤال ذات أجوبة متعدّدة، الرسم 10).

**الرسم 10: مسؤولية عدم تطبيق الحقّ في الوصول إلى المعلومات وفقًا للبرلمانيّين الذين أجريت معهم مقابلة**

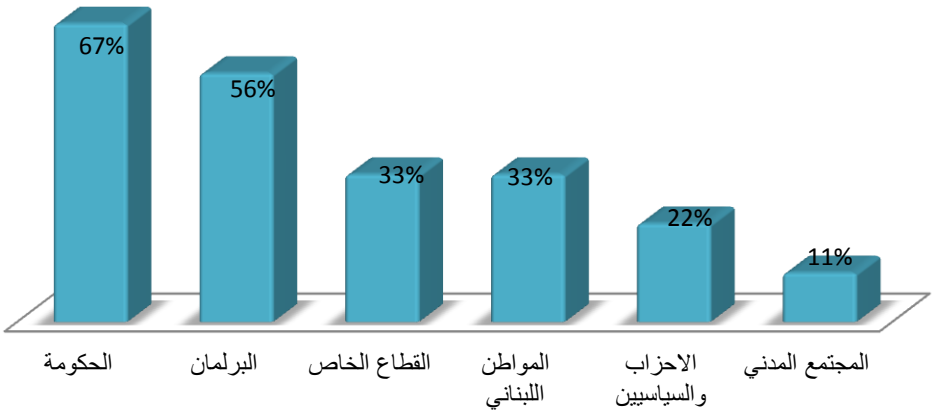


### 4. العقبات الملموسة أمام تحسين الوصول إلى المعلومات

الوصول إلى المعلومات بنفسه لا يؤدّي بالضرورة إلى تحسين مشاركة المواطنين، ومساءلة الحكومة، واستجابة الدولة، والحكم الصالح، وما شابه. في عدّة بلدان، لاسيما البلدان الناشئة، ثمّة حواجز هيكليّة وسياسيّة حقيقيّة تعيق حسن تطبيق الوصول إلى المعلومات. وقد رأى البرلمانيّون الخاضعون للمقابلات أنّ غياب قانون الوصول إلى المعلومات نفسه في لبنان يضع أكبر عقبة أمام الوصول إلى المعلومات، يليه غياب الاهتمام من جهة المواطنين والقادة اللبنانيّين، وغياب معنى واضح ل الوصول إلى المعلومات، ومهارات ودراية غير كافية لدى المسؤولين الحكوميّين. لقد اعتُبرت الموارد المحدودة للهيئات العامّة على أنّها عقبة مهمّة ولكن في مرتبة أدنى. وقد اعتُبرت الثقافة المؤسساتية، ونقص مألوفية المسؤولين الحكوميّين مع آليات الاستشارة العامّة والمشاركة العامّة، أقلّ أهميّة. كما اعتُبر نقص الوعي لدى عامّة الناس أقلّ أهميّة نوعًا ما، بينما رأى البرلمانيّون أنّ العقبة الأقلّ أهميّة أمام الوصول إلى المعلومات هي المقاومة من السياسيّين والمقرّبين إليهم في القطاع العام. (الرسم 11).

**الرسم 11: العقبات الملموسة في تحسين الوصول إلى المعلومات وفقًا للبرلمانيّين الخاضعين للمقابلة**

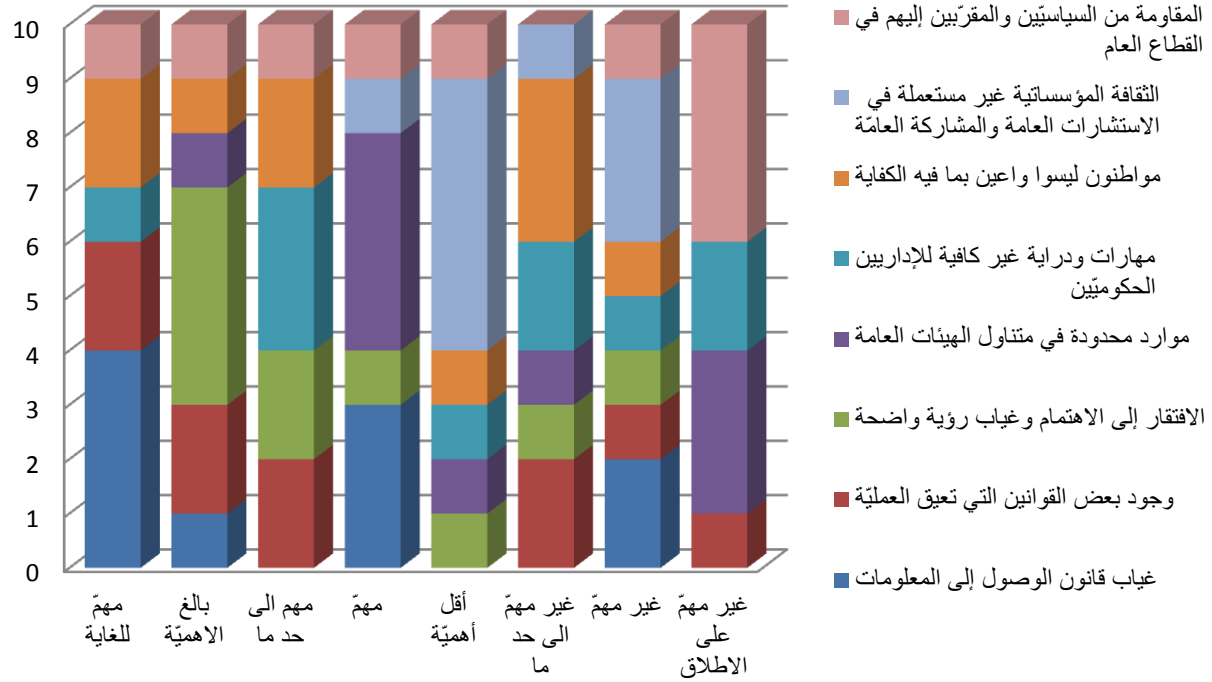




## و. المساواة أمام القانون

### 1. المساواة الحاليّة بين الجنسين في الوصول إلى المعلومات في لبنان

سبعة من البرلمانيّين الخاضعين للمقابلات اعتبروا بأنّ النساء يتمتّعن بالمساواة في الوصول إلى المعلومات في لبنان، بينما ثلاثة لم يوافقوا (الرسم 12).

**الرسم 12: رأي النوّاب حول وجود مساواة بين الجنسين في الوصول إلى المعلومات في لبنان**

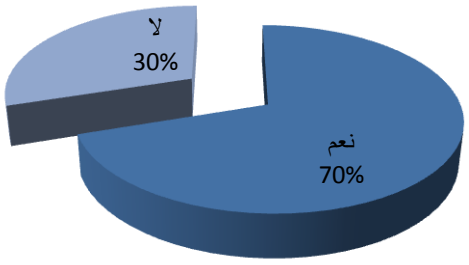

### 2. الوصول إلى معلومات خاصّة بالجندرة

لدى طرح سؤال ما إذا كان يجب على بعض المعلومات الخاصّة بالجندرة أن تكون متوفّرة للوصول إليها بسبب الفوارق في الأدوار الاجتماعية والأوضاع بين المرأة والرجل، مثل الحواجز الهيكليّة أمام الوصول إلى المعلومات، و الوصول من دون التحرّش والاستغلال، والحصول على مسائل الصحة الإنجابيّة، وما شابه، ستّة من البرلمانيّين الخاضعين للمقابلات وافقوا مقابل (40%) لم يوافقوا (الرسم 13).

**الرسم 13: رأي النوّاب حول حريّة الوصول إلى معلومات خاصّة بالجندرة**

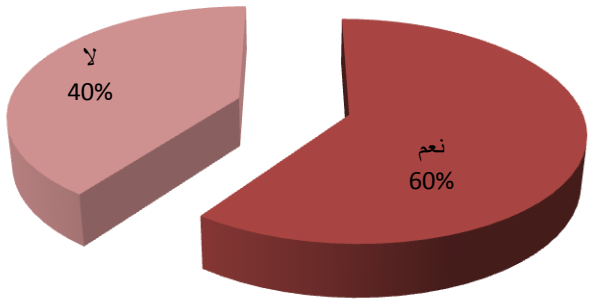




### 3. ضمان الوصول إلى المعلومات إلى الأشخاص غير الحصينين/المستضعفين

ردًا على سؤال ما إذا كان يجب توفّر أحكام واضحة في القانون لضمان الوصول إلى المعلومات للأشخاص غير الحصينين/المستضعفين كالنساء، والفقراء والشباب، والعمال الأجانب لمنع عدم المساواة والظلم، وافق ثمانية من البرلمانيّين الخاضعين للمقابلة مقابل اثنين رفضوا (الرسم 14).

**الرسم 14: رأي النوّاب حول أحكام واضحة في القانون لضمان حريّة الوصول إلى المعلومات للأشخاص غير الحصينين/المستضعفين**

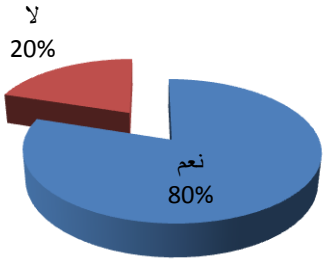

## ز. جهود الضغط

### 1. الاستعداد للمشاركة في الصغط من أجل الوصول إلى المعلومات

ثمانية من البرلمانيّين العشر الخاضعين للمقابلة عبّروا عن استعدادهم للمشاركة في الضغط من أجل الوصول إلى المعلومات، بينما كان ردّ اثنين سلبيًا. ومن بين الثمانية الذين أجابوا بنعم، عبّر ثلاثة عن استعدادهم للكتابة عن الوصول إلى المعلومات، واثنين كانا مهتمّين برفع الوعي، وواحد كان مهتمًا بالانتساب إلى التحرّك، وواحد كان مستعدًا لتأدية أعمال مجانية من أجل تشريع الوصول إلى المعلومات، وواحد لم يحدّد (الرسم 15).

**الرسم 15: الاستعداد للمشاركة في الضغط من أجل حريّة الوصول إلى المعلومات من البرلمانيّين الخاضعين للمقابلة**

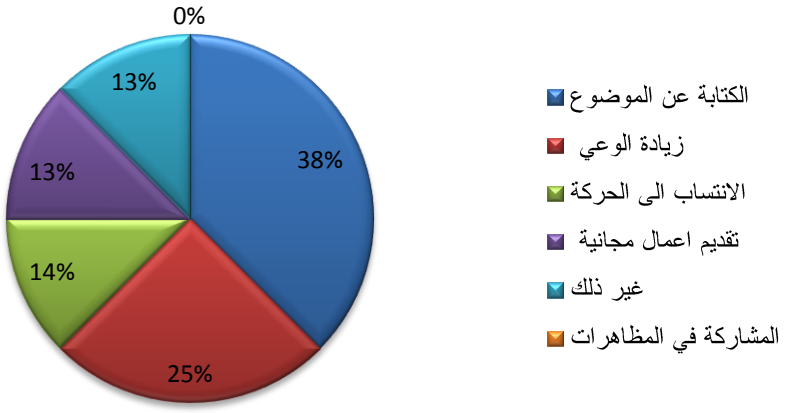




### 2. التصويت من أجل إقرار مشروع قانون الوصول إلى المعلومات المُقترح

من أهمّ الأسباب وراء رغبتنا في إجراء مقابلة مع عشر برلمانيّين كان لتقييم ردّهم حول ما إذا كانوا سيصوّتون للمصادقة على مشروع القانون المُقترح. لقد كان البرلمانيّون الخاضعون للمقابلة ممثّلون لأبرز الكتل النيابيّة. وقد أشار البرلمانيّون العشر جميعهم الذين أُجريت معهم مقابلة من أجل هذا المسح إلى أنّهم سيصوّتون من أجل تمرير القانون. ولدى سؤالهم عن السبب، هذه هي الأسباب التي قدّموها:

النائب الأوّل أجاب: "يجب أن تكون المعلومات مُتاحة للجميع".

النائب الثاني أشار: "يجب منح ال في الوصول إلى المعلومات من أجل جميع الفوائد والمزايا المذكورة في الأسئلة في هذا المسح".

النائب الثالث قال: ""من الضروري لأيّ دولة ترغب بالمغامرة نحو التحديث والعولمة أن تعتمد كلّ قانون لازم في هذا الإطار."

النائب الرابع ردّ: "إنّه حقّ أساسيّ يجب منحه لجميع المواطنين ولجميع الأسباب المذكورة في السؤال المتعلّق بمساهمة الوصول إلى المعلومات في الحكم الصالح". (مراجعة الجزء 3، الجدول 2 في هذا المسح).

النائب الخامس أجاب: "إنّه سيحسّن من نوعيّة الحياة".

النائب السادس أجاب بأنّه "لطالما كان من الداعمين لهذا الحقّ وبأنّ بلدان أخرى قد تعاملت مع هذه المسألة وجعلت من الوصول إلى المعلومات حقًا يمكن للجميع الوصول إليه بشكل متساوٍ".

النائب السابع قال بأنّه يعتقد "بأنّه ضرورة".

النائب الثامن أشار إلى أنّه كان يطلب إقراره وتعديل القوانين ذات الصلة مثل محكمة الحسابات، والتصويت الالكتروني، وشفافية الموازنة، الخ.."

النائب التاسع قال "يتمتّع جميع المواطنين بالحقّ في الوصول إلى المعلومات من أجل نموّهم ونموّ مهاراتهم وقدراتهم".

النائب العاشر أشار إلى أنّه يعتبر قانون الوصول إلى المعلومات ضرورة.

# الملاحظات الختاميّة والتوصيات

**الملاحظات الختاميّة**

يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات حول فهم الناس وآرائهم عن الوصول إلى المعلومات في لبنان:

- مع أنّ كلّ الذين خضعوا للمقابلة والمسح تقريبًا يعتقدون بأنّ الوصول إلى المعلومات هو حقّ، فهُم أيضًا يعرفون لدرجة كبيرة بأنّ قوانين الوصول إلى المعلومات وأنظمتها غائبة في لبنان.

- المعلومات هي سلعة ذات ثمن. بين جميع المجموعات في مسحنا، كان إجماع الرأي حول مشهد الوصول إلى المعلومات في هذه الأثناء بأنّه يتم الوصول إلى المعلومات من خلال النفوذ، والرشوة، واستعمال القوة الاجتماعيّة الاقتصاديّة للمرء. وبما أنّ هذه القوّة تؤثّر بشكل مباشر على الوصول إلى المعلومات فهي تضرّ بالذين يتمتّعون بنفوذ أو أموال أو قوّة أقلّ.



- اتّفق المهنيّون، والمستجيبون لمسح الرأي العام والبرلمانيّون بشكل عام على أنّ الافتقار ل الوصول إلى المعلومات يعيق الحياة الشخصيّة والعائليّة بالإضافة إلى الحياة المهنيّة والأعمال. بالإضافة إلى ذلك اتّفق نصف المستجيبون لمسح الرأي العام تقريبًا بأنّ الافتقار إلى الوصول إلى المعلومات يضعف المؤسسات الديمقراطيّة ويمنع الناس من مراقبة حكومتهم ومن محاسبة مسؤوليهم على أدائهم.

- حمّل المهنيّون والبرلمانيّون الحكومة مسؤوليّة غياب الوصول إلى المعلومات بينما حمّل المستجيبون لمسح الرأي العام المسؤوليّة للبرلمان.

- الأغلبيّة في مجموعاتنا الثلاث تحبّذ وجود قانون الوصول إلى المعلومات مع أحكام واضحة لضمان الوصول إلى المعلومات للأشخاص غير الحصينين والمستضعفين.

- لم تكن أكثريّة واضحة من المجموعة المهنيّة والمستطلعين لمسح الرأي العام على علم بمشروع قانون الوصول إلى المعلومات للعام 2009.

- إنّ الأغلبيّة الكبرى بين المجموعات الثلاث (المهنيّين، أو المستطلعين لمسح الرأي العام أو البرلمانيّين) أشارت إلى استعدادها إلى ممارسة الضغط السياسي بطريقة أو بأخرى من أجل الوصول إلى المعلومات في لبنان.

**التوصيات**

- يجب زيادة الوعي حول الوصول إلى المعلومات من خلال حملات لا تستهدف المناطق الحضريّة فحسب بل أيضًا المناطق الريفيّة من خلال عدّة وسائل إعلاميّة ومن خلال استعمال أدوات الإعلام الاجتماعي المتوفّرة.

- يجب رفع الوعي وتأييد الحاجة إلى سنّ قوانين الوصول إلى المعلومات وأنظمتها وتطبيقها.

- ثمّة حاجة إلى بذل كلّ الجهود، لاسيّما في المدارس، والجامعات، والبلديّات، والشركات، والنقابات، والجمعيّات، والمؤسّسات الدينيّة والاجتماعيّة وما شابه لتغيير العقلية السائدة حول الوصول إلى المعلومات.



- من المستحسن تدريب مستشارين يمكنهم أن يتكلّموا بين عامّة الناس عن الوصول إلى المعلومات، وتطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة ب الوصول إلى المعلومات، واستخدام المعلومات كأداة عملية وفعّالة من أجل تعزيز الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة. يجب إيصال هذه الرسالة بشكل خاص إلى أولئك الذين يعيشون في المناطق شبه الحضرية والريفية على وجه الخصوص.

- يجب أن تتلاءم البنى التحتيّة للوصول إلى المعلومات مع مبادرات تشريعات الوصول إلى المعلومات. ولهذه الغاية، يجب أن يفهم الموظّفون الحكوميّون أو "الحرّاس" بأنّ المواطنين يتمتّعون بالحقّ في الوصول إلى المعلومات وهم بحاجة إلى الحصول على تدريب من خلال ورشات عمل وندوات في تأمين المعلومات. كما عليهم أن يعرفوا أيضًا بأنّ المعلومات هي مساهمة هامّة لأيّ مساعي، من المساعي الشخصيّة، إلى تلك المتعلّقة بالأعمال إلى الوطنيّة منها وبهذا يجب عليهم إطلاق المعلومات وفقًا للقوانين والأنظمة وعليهم فهم كيفيّة محاسبتهم.

- ثمّة حاجة إلى وجود مجموعة حراسة أو مراقبة مكرّسة لتتبّع أداء الحكومة في ما يتعلّق بتطبيق القوانين والأنظمة المتعلّقة بالوصول إلى المعلومات، ولإظهار أي سوء تصرّف وتصحيحه بين المسؤولين الحكوميّين والعاملين في الحكومة عندما يتعلّق الأمر بنشر المعلومات المطلوبة.

- يجب على الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية أن تستفيد من الاهتمام المعبّر عنه والموثّق في المسح في ما يتعلّق باستعداد الناس للمشاركة بطريقة أو بأخرى في الضغط من أجل القانون وتطبيقه.

- يجب على الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية أن تنسّق مع المنظّمات الدوليّة المانحة من أجل دراسة وجود قانون الوصول إلى المعلومات وتطبيقه كشرط مسبق لأيّ مساعدة ماليّة أو عينيّة مقدّمة إلى الحكومة اللبنانيّة.